جـــامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
كلية العلوم الإسلامية
قسم الحضارة الإسلامية

التقييد بالمفاعيل النحوية
–رؤية بلاغية–

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر
في العلوم الإسلامية – تخصص: لغة عربية ودراسات قرآنية.

الطالبة:
* هناء شيباني

المشرف:
* د. العيد حذيق

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د ميلود عمارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	رئيسا
د. العيد حذيق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	مشرفا ومقررا
د(ة). زواغي أسماء	أستاذ مساعد –ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444–1445هـ/2023–2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى إنجاز هذا العمل.

وبعد. أتوجه بأنبل عبارات الشكر والعرفان إلى من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الإسلامية، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف، وأساتذة اللجنة المناقشة. راجية من المولى عز وجل أن يجازيهم عنا أحسن الجزاء.

الاهـــــداء

الحمد لله رب العالمين، الهادي الى صراطٍ مستقيم له الحمد والمنّة على ما بلغت وما أبلغ ان شاء سبحانه، وصلّى الله على نبيّنا محمّد خير الأنام المرسل رحمة للعالمين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي

إلى من سعيت دومًا لنيل رضاهما، دونًا عن الناس، إلى: أمي وأبي الأعزّ على قلبي. أسأل الله العظيم أن يشفيهما ويحفظهما

إلى هديّتي من الله، وقرة عيني أبنائي معاذ وسيدرة. أسأل الله الكريم أن يجبرهما

إلى أخوتي وأخواتي اللذين تقاسموا معي عبء الحياة

إلى كلّ من ينبض قلبه بحبّ اللُّغة العربيَّة.

إلى كلّ من قرأ بحثي هذا.

الملخص:

هذا البحث بعنوان؛ التقييد بالمفاعيل النحوية –رؤية بلاغية–مطبق على النص القرآني، في حدود نماذج مختارة منه، يطرح إشكالية رئيسية تتمثل في: ماهي الدلالات والأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية؟ وكيف يؤثر هذا التقييد على جمالية المعنى؟

ولمعالجة هذا الاشكال سرت ضمن خطة بحثية تضمنت مبحثين، مبحث؛ تطرقت فيه لبيان وتعريف مصطلحات البحث (التقييد والمفاعيل الخمسة)، ومبحث؛ حاولت فيه الكشف عن بعض الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية من خلال استحضار ودراسة نماذج اخترتها من القرآن الكريم. ولعل أبرز ما توصلت اليه في هذه الدراسة، أن القيود وإن كانت فضلة كما يراها النحاة، الا أن وجودها في الجملة، له الأثر الكبير في تحديد المعنى وإبراز سماته، اذ إن البليغ يختار من احتمالي التقييد وعدمه، ما يراه محققا لغرض بلاغي يقصده، او يراه أوفى بتحقيقه بما يطابق به مقتضى حال.

وأن المفاعيل الخمسة كلها من المقيدات، التي تعمل على تخصيص وتقييد جهات الفعل المختلفة، من حيث وقوع الحدث المتضمن فيه. وأن الأغراض البلاغية للتقييد بها، يصعب حصرها، فتتعدد وتختلف من مفعول لآخر، ومن مقام لآخر.

Abstract:

This research is entitled: Restriction to grammatical objects - a rhetorical vision - applied to the Qur'anic text, within the limits of selected examples of it, raises a major problem: What are the connotations and rhetorical purposes of restriction to grammatical objects?

To address these problems, I followed a research plan that included two sections: one; In it, I touched on the clarification and definition of research terms (restriction and the five effects), and the topic: In it, I tried to reveal some of the rhetorical purposes of restricting grammatical objects by recalling and studying examples I chose from the Holy Qur'an. Perhaps the most prominent finding in this study is that restrictions, even if they are preferable as grammarians see them, are nevertheless present in the sentence. They have a great impact in determining the meaning and highlighting its features, as the eloquent person chooses from the possibilities of restriction or not, what he sees as fulfilling the rhetorical purpose he intends, or He considers it more fulfilling to achieve what is consistent with the requirements of the situation.

All five effects are restrictions, which work to specify and restrict the various aspects of action, in terms of the occurrence of the event included in it. The rhetorical purposes to be restricted are difficult to limit, as they are numerous and differ from one object to another and from one position to another.

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا وحبيبنا وقرة أعيننا، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أمّا بعد. فإنّ التقييد بوصفه مفهوماً في أصول النحو، يعدّ موضوعا بكراً في الدرس النحوي، إلاّ أنّ كثيراً من مسائل هذا الباب-التقييد- ذُكر في كتب النحاة، دون النظر إلى غامض الفروق ولطيف المزايا، فإنّ تينك الفائدتين من مقاصد علماء البيان، الذين قصروا مباحثهم على تعرُّف خواص التراكيب وأسرار الأساليب، وما فيها من دقيق الوضع، وباهر الصنع.[1]

والتقييد في الجملة له أثر كبير في تحديد المعنى وإبراز سماته، فبه تتفاوت دلالات التراكيب، وإن اتفقت في الركنيين الأساسين (المسند والمسند إليه)، فقد يتعرّض أي عُنصرٍ من العناصر الأساسيّةِ التي تُبْنَى منها الجملة المؤدّية لما يَقصِد المتكلّم بيانَهُ، لاحتمال تقييده بالوصف أو غيره من القيود، كالحال، والبدل، وعطف البيان، والتأكيد، والظرف الزماني أو المكاني، والجارّ والمجرور، وغير ذلك، وقد يتعرّض أيضاً لاحتمال إطلاقه وعدم تقييده. حيث أنّ التركيب مع القيد يفيد معنى لا يُستفاد منه ذلك المفهوم بدون القيد، وخير مثال على ذلك، قوله تبارك اسمه: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢﴾ [العلق:1-2]، فنلاحظ في الآية الأولى إثبات الفعل (خلق) دون تقييد، وتعني إسناد الخلق للباري عز وجل، ويراد خلق كل شيء، فيتناول كل مخلوق؛ لأنه مطلق، فليس بعض المخلوقات اولى بتقديره من بعض، جاء مطلقاً دون تقييد، وعدم ذكر مفعول لفعل (خلق) يجوز أن يكون لتنزيل الفعل منزلة اللازم، أي الذي هو الخالق وأن يكون حذف المفعول لإرادة العموم، أي خلق كل المخلوقات.[2] أمّا الفعل (خلق) في قوله عز وجل: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢﴾ فقد خصصت خلق الله تعالى بـ(الإنسان)، فصفة الخلق المنسوبة إلى (الله) قد قُيدت بالمفعول به (الإنسان)، دون غيره وخص خلق الإنسان بالذكر عن بين بقية المخلوقات، لأنه المطَّرد في مقام الاستدلال، إذ لا يَغفُلُ أحد من الناس عن نفسه، ولا يخلو من أن يخطر له خاطر البحث عن الذي خلقه وأوجده، وفي ذلك تعريض بتحميق

[1] ينظر: المراغي، علوم البلاغة، ص130.

[2] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، 437. و: الزمخشري، الكشاف، ج4، ص781.

المشركين الذين ضلوا عن توحيد الله تعالى، مع أن دليل الوحدانية قائم في أنفسهم.[1] فقيل: (الذي خلق) مبهماً، ثم فسره بقوله: (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) تفخيماً لخلق الإنسان، ودلالة على عجيب فطرته.[2] وفي ذلك بيان بعد الإبهام. فالتقييد إنّما يكون لغرض أراد المتكلّم إيصاله للسامع، حيث تتعدّد هذه الأغراض وتتباين، بتعدد هذه القيود وتباينها، وهذه الدراسة التي بين أيدينا اقتصرت على المفاعيل الخمسة دون غيرها من المقيّدات، وأغراض التقييد بها، والمعنونة بـ:

التقييد بالمفاعيل النحوية –رؤية بلاغية–

أولاً. إشكالية البحث

ينطلق هذا البحث من تساؤلٍ رئيس، يعالجه البحث، ألا وهو: ما هي الدلالات والأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية؟ وكيف يؤثر هذا التقييد على جمالية المعنى؟

تتفرع عنه جملة من المسائل الفرعية، والتي تتمثّل في:

ما هو المطلق؟ وما هو المقيّد؟ وما أقسامها؟

وماهي أنواع هذه المقيّدات وما دلالتها في الجملة؟

ماهي المفاعيل النحوية الخمسة؟ وما هي أنواعها وما هي أحكامها؟ وما هو دورها في تقييد الفعل؟ وماذا تؤدي من أغراض بلاغية؟

ثانياً. أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختياري لهذا الموضوع، أهمها:

-الرغبة في دراسة هذا الموضوع دراسة تخصصية مستقلة محكمة

-إضافة دراسة جديدة للمكتبة الإسلامية يستفيد منها طلاب العلم، ولو بالشيء القليل.

-استنباط بعض الفوائد والدلالات البلاغية من الآيات القرآنية الكريمة.

-إيضاح مدى ارتباط قضية التقييد بالمفاعيل ببلاغة القرآن وإعجازه، وما لها من أثر في فهم معاني القرآن.

ثالثاً: أهمية البحث

---

[1] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج30، ص438.

[2] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج4، ص781. و: الإسكافي، درة التنزيل، ص534. و: الغرناطي، ملاك التأويل، ج2، ص1148. و: الكرماني، أسرار التكرار، ص221-222. و: البيضاوي، تفسير البيضاوي، ج5، ص325.

-يكتسب البحث أهميته كون موضوع التقييد والإطلاق متعلقاً بالقرآن الكريم وعلومه، فيندرج ضمن أصول الفقه، باعتباره-أي التقييد والإطلاق- قاعدة وضابط من الضوابط الكلية، التي تبيّن وتفسّر نصوص الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية، الكتاب والسنة والنبوية وكفى بذلك أهمية، ثم إنّه يندرج ضمن مباحث اللغة والنحو والبلاغة والإعجاز القرآني.

-الاطّلاع بشيء من التفصيل على موضوع أغراض التقييد بالمفاعيل الخمسة، لأنّها عادة ما ترد في كتب البلاغة مجملة دون تفصيل، بل إنّه -وفي غالب الأحيان- لا يخُصص لها باب، وإنّما يرد في باب أحوال المسند والمسند إليه، أو باب أحوال متعلقات الفعل، خاصة في كتب المتقدمين.

-كما تكتسي هذه الدراسة أهمية من خلال دراسة شواهد قرآنية جديدة، إضافة إلى الشواهد القرآنية التي وردت في كتب النحو والبلاغة.

رابعاً: الدراسات السابقة.

لا أنكر جهود من سبقني لموضوع هذا البحث، وأذكر منها:

1. التقييد والإطلاق في آيات المشيئة، وهو عبارة عن مقالة في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الازهر، من إعداد الباحثة صفية شوقي محمد احمد. وفيه تطرقت الباحثة إلى جميع أنواع المقيدات، بما فيها المفاعيل وكذا إلى الإطلاق فيها، كما وخُصصت الدراسة في آيات المشيئة فقط دون غيرها من الآيات.

2. القيود وأسرارها البلاغية في لغة الضاد نظرية وتطبيق، لدكتور حبيب الله خان، والدكتور محمد أيوب الرشيدي، مجلة العلوم الإسلامية والدينية، يناير، يونيو 2020 المجلد:5، العدد الأول. دراسة عامة اشتملت على جميع أنواع القيود، بالإضافة إلى أنها شملت شواهدَ نثرية وشعرية في أغلب المواضع

3. التقييد بالمفعولات في كلام السيدة الزهراء، دراسة نحوية دلالية، للدكتور محسن حسين علي، والباحث حيدر روميل متعب جامعة بابل كلية التربية للعلوم الإنسانية، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية. وهي دراسة متخصصة في التقييد بالمفاعيل، إلاّ أنّها جاءت في حدود ما ورد من أقوال فاطمة الزهراء رضي الله عنها وأرضاها، حسب زعمهما.

4. التقييد بالتوابع في آيات النعيم في القرآن الكريم، دراسة في الدلالة النحوية، للدكتور سالم يعقوب يوسف طالب الماجستير. يعرب فرج حاجم، جامعة البصرة، كلية التربية، قسم اللغة العربية مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، المجلد: 83، العدد: الأول، سنة2013، ص 48-73. ودراسة متخصصة في التقييد بالتوابع، دون غيرها من المقيّدات، في حدود آيات النعيم.

5. الاسناد النحوي بين الإطلاق والتقييد ونماذجه في القران الكريم، إعداد الباحث عصام تمام عبد الحميد على، قسم اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة المدينة المنورة. وهي دراسة عامة شملت الإطلاق والتقييد معا، بأقسامهما وليست متخصصة.

6. ولعل أقرب الدراسات السابقة لدراستي والتي لم يسعفني الحظ للاطلاع على مضمونها، بسبب أنّها غير متاحة، إلاّ أنّه لا تكاد دراسة في هذا الباب إلاّ وأشادت بها. وهي رسالة مقدّمة إلى كلية الآداب في الجامعة المستنصرية وهي تكملة لمتطلّبات نيل درجة، الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها في عام 3114 م، معنونة بالتقييد بالمفعولات في القرآن الكريم للباحث ياسين عبد الله نصيف، فقد تناول الباحث دراسة هذه المفعولات مهتماً بإجراء الموازنة العلمية بين جهود النحويين وجهود البلاغيين في فلسفة استعمال المفعولات، في حدود الآيات المتماثلة في القرآن الكريم، وذلك حسب ما نقل عنها.

خامساً: منهج البحث، وطريقة العمل فيه

اقتضت طبيعة الموضوع أن أعتمد المنهج **الوصفي**، وذلك للتعريف بمصطلحات البحث، واعتمدت المنهج **التحليلي** في إيراد المعلومات، فأورد الشاهد ثم أقوال المفسرين والبلاغيين، والمنهج **الاستنباطي**، لأستخرج الدلالات والأغراض البلاغية من التقييد فيها. وقد أورد الغرض البلاغي ثم أستشهد له من القرآن الكريم وأدعم كلامي بأقوال المفسرين والبلاغيين.

وقد سلكت في البحث طريقة عمل أبينها فيما يأتي:

-حتى لا يتجاوز البحث حدوده العلمية، كان الرأي أن اقتصرت على التقييد بالمفاعيل النحوية، دون غيرها من المقيدات، وبيان أغراضها البلاغية من خلال دراسة نماذج مختارة من القرآن الكريم، إذ إنّي جعلت الشاهد القرآني هو الحاضر في البحث، دون الشعر أو النثر، فكان

مما أُحبّه التعبير القرآني، فإن أشرف ما بذلت فيه الجهود، وصرفت لأجله الأوقات والأعمار، فهو الحجة الواضحة، والمرجع الصحيح، والمصدر الأول للدرس النحو والبلاغي.

– عند عزو المصادر والمراجع، فإني أكتفي في الهامش بذكر، المؤلِّف ثم المؤَلَّف، ثم الجزء والصفحة، أما باقي التفاصيل، فقد أدرجتها في قائمة المصادر والمراجع، فيما عزوت الآيات القرآنية في المتن، لتسهيل الاطلاع عليها، وتخفيفا على الهوامش.

–فهرس المصادر والمراجع مرتب ترتيباً أبجدياً، حسب أسماء المؤلفين، وإذا استعملت طبعتين لكتاب واحد أدرجت جميع دلك في رقم واحد.

سادساً: خطة البحث.

لقد حاولت أن أرسم للموضوع معالم خطة، تصل به إلى النتائج المرجوة، فقد جاءت من حيث الإجمال في مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المبحث الأول فتناول التعريف بالإطلاق والتقييد وبالمفاعيل النحوية، والمبحث الثاني تناول الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية من خلال عرض ودراسة نماذج مختارة من القرآن الكريم، وذُيّل البحث بخاتمة تضمنت أهّم النتائج التي توصّل إليها البحث، بالإضافة إلى بعض التوصيات، وأما تفصيلها فهو كالآتي:

مقدمة: تضمّنت تمهيد لموضوع البحث، وصولاً إلى عنوانه، والإشكالية التي يعالجها، وأسباب اختيار الموضوع وأهميته، والدراسات السابقة له، والمنهج المتبع لمقاربته، وخطة البحث، وطبيعة مصادره ومراجعه.

المبحث الأول: مصطلحات البحث؛ بيان وتعريف.

المطلب الأول: الإطلاق والتقييد.

الفرع الأول: تعريف المطلق وأقسامه.

الفرع الثاني: تعريف المقيد وأقسامه.

المطلب الثاني: المفاعيل النحوية.

الفرع الأول: المفعول به تعريفه وأنواعه وأحكامه

الفرع الثاني: تعريف المفعول المطلق وأنواعه وأحكامه.

الفرع الثالث: تعريف المفعول لأجله، أنواعه وأحكامه.

الفرع الرابع: تعريف المفعول فيه، أنواعه، وأحكامه.

الفرع الخامس: المفعول معه، تعريفه وأحكامه.

المبحث الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية.

المطلب الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به.

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به في مقام الذكر.

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به في مقام الحذف.

الفرع الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به عند تقدمه على عامله.

المطلب الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق.

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المؤكد لعامله.

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين لنوعه.

الفرع الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين للعدد

الفرع الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بما ينوب عن المفعول المطلق.

المطلب الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول لأجله.

الفرع الأول: التقييد بالمفعول له لعلة يراد تحصيلها.

الفرع الثاني: التقيد بالمفعول له لعلة حاصلة لا يراد تحصيلها.

المطلب الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه.

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه (ظرف زمان)

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه (ظرف مكان)

المطلب الخامس: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول معه.

خاتمة، تضمنت أهم النتائج التي توّصل إليها البحث، وبعض التوصيات.

سابعاً: طبيعة المصادر والمراجع.

موضوع الدراسة يفرض أن تكون المصادر والمراجع متنوعة بين الكتب التراثية وكتب المحدثين، فتجولت بين كتب النحو، والبلاغة، والتفسير والإعجاز القرآني، مُحاولةً أن أفيد من كتب المتقدمين، دون أن أغفل الإفادة من كتب المحدثين.

ثامناً: كلمة شكر وتقدير.

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ﴾[لقمان: 12].

أحمد الله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم كرمه، تعبيرا عن امتناني وشكري العميق له عزّ اسمه وجلّ ثناؤه، الذي وفقني ويسّر لي الطريق للوصول لهذه الدرجة العلمية الرفيعة. إليه الحمد والشكر الذي لا ينقطع. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لوالدي الكريمين-حفظهما الله- الذين كانوا دعمي الأساسي في هذه الرحلة العلمية.

كما أعبّر عن امتناني لأستاذي الفاضل الدكتور العيد حذيق -حفظه لله- الذي شرفني بالإشراف على هذه الدراسة، وما انّفك عن إرشادي وتقويمي خلال هذه الرحلة العلمية. فكانت توجيهاته القيّمة ونصائحه السديدة أساسًا في صياغة رسالتي بالشكل الذي أتيت به اليوم.

هذا وصلّى الله وسلّم على نبيه الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين، والحمد لله ربّ العالمين.

المبحث الأول

مصطلحات البحث؛ تعريف وبيان.

⬅المطلب الأول: الإطلاق والتقييد.

⬅المطلب الثاني: المفاعيل النحوية.

المبحث الأول: مصطلحات البحث؛ تعريف وبيان.

بداية لابد لنا من التعريف بمصطلحات البحث، والمتمثّلة في؛ (التقييد –المفاعيل النحوية الخمسة).

أن يكون هناك (مقيّد) يعني بالضرورة أن هناك (مطلق) ليأتي المقيّد ليحدّ من إطلاقه وشيوعه، وعليه فإن بيان التقييد مرتبط ببيان الإطلاق

فقد اشتمل هذا المبحث على مطلبين اثنين، المطلب الأول حاولت من خلاله التعريف بالتقييد والإطلاق، والمطلب الثاني، تطرقت فيه للتعريف بالمفاعيل الخمسة.

المطلب الأول: الإطلاق والتقييد

يعدّ التقييد والإطلاق من الأساليب اللغوية التي يُلجأ إليها لإيصال المقصود من الكلام، والتي تتعلق إلى حد كبير بالسياق، فمن السياقات ما يحقق معنى مطلقاً في حكمه، دلاً على العموم والشيوع، ومنها ما يرد مقيداً بقرينة تفيد تحديدا أو تخصيصا للمعنى المطلق، فالدلالة اللفظية تختلف عنها في التقييد، وفيما يأتي بيان لكل منهما:

الفرع الأول: تعريف الإطلاق وأقسامه.

أولاً: تعريف الإطلاق.

والإطلاق لغة: «هو الإرسال والتخلية والتحرر من القيد».[1] وعرّفه ابن فارس بقوله: «الإطلاق أن يذكر الشيء باسمه لا يُقرن به؛ صفة ولا شرط ولازمان ولا عدد ولا شيء يشبه ذلك». [2]وهو عند الأصوليين: «ما دلّ على الماهية بلا قيد».[3] وقيل: «اللفظ الواقع على صفات لم يقيد ببعضها».[4] ومنه قوله تعالى في كفارة الظهار: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ﴾[المجادلة:03]، أي: فعليه تحرير رقبة –

[1] الفيومي، المصباح المنير، مادة (طلق). ومحمود الزنجاني، تهذيب الصحاح ج2، ص412.

[2] ابن فارس، الصاحبي، مادة (طلق)، ص200.

[3] السيوطي، الاتقان، ج3، ص101.

[4] سليمان الباجي، الحدود في الأصول، ص37.

أيّ رقبة- فإنه يتناول هنا عتق إنسان مملوك بدون قيد الإيمان أو الكفر، وهذا يعتبر إطلاقا. لأنه شائع في جنس العبيد...، أمّا في كفارة القتل الخطأ، فقد ورد اشتراط الإيمان في الرقبة، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَئًا ۚ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[النساء:92]، فهنا قيّدها بالمؤمنة.[1]

ثانياً: أقسام المطلق: ينقسم قسمين: مطلق حقيقي، مطلق إضافي.[2]

1- المطلق الحقيقي: وهو لفظ دال على ماهية الشيء فقط، وهو المطلق من كل وجه، ويقال المطلق على الاطلاق، وهو المجرد من جميع القيود الدالة على ماهية الشيء من غير أن يدل على شيء من أحوالها وعوارضها.[3]

- ومن امثلته ما جاء في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۚ﴾[المائدة:01] والعقود هنا اسم جنس يشمل جميع العقود على الإطلاق، الملفوظة والمكتوبة.

- ونحو قوله تعالى:﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ۝٧﴾[الفاتحة:07]،النعمةُ التي لم يَشُبْها ما يكدرها ولا تكون عاقبتها سُوأَى ، فهي شاملة لخيرات الدنيا الخالصة من العواقب السيئة ولخيرات الآخرة ، وهي الأهم ، فيشمل النعم الدنيوية، والنعم الأخروية.[4] فالإنعام في الآية مطلق، ليشمل جميع الأنعام أصنافه وأنواعه.

2- المطلق الإضافي: وهو ليس مطلقا من كل وجه، فقد يكون مطلقا من وجه، ومقيدا من وجه وهو دال على واحد شائع في جنسه.

- ومن امثلته، قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ۝٥﴾[الضحى:05]، فالرضى للرسول صلى الله عليه، مطلق بحذف الشيء المرضى به و كذا فعل الاعطاء، فأطلق

---

[1] ينظر: محمد معبد، نفحات من علوم القرآن، ص86.

[2] ينظر: الهندي، نهاية الوصول، ج5، ص1771-1772.

[3] ينظر: الزركشي، البحر المحيط، ج5، ص8. والشوكاني، إرشاد الفحول، ج2، ص6.

[4] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص193.

الاعطاء بحذف العطية، حتى قيل استنادا الى ما في الآية من اطلاق انها أرجى آية لما فيها من موضوع الشفاعة،[1]فلم تحدد الآية ما يعطيه وبم يرضيه

- كذلك قوله تعالى:﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾﴾[البقرة:165]، فأن بحثنا عن جواب لو فلن تجده، فهو محذوف لقصد التفخيم وتهويل الأمر لتذهب النفس في تصويره كل مذهب ممكن، «حَذْفُ الجواب في مثل هاته المواضع أبلغ وأدل على المراد بدليل أن السيد إذا قال لعبده لئن قمتُ إليك ثم سكتَ تزاحم على العبد من الظنون المعترضة للتوعد ما لا يتزاحم لو نص على ضربٍ من العذاب».[2]

- وقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾[البقرة:143]، دلّ النفي المطلق للقصد في الآية على عدم إضاعة الله تعالى لإيمان الناس مطلقاً، وهذا الإطلاق مناسب لعدالته سبحانه[3] وهذا أبلغ من الأول وأشد إطلاقاً لأنه ينفي القصد ابتداءً.

الفرع الثاني: تعريف التقييد وأقسامه.

أولاً: تعريف التقييد.

التقييد ضدّ الإطلاق، تقول العرب قيّدته وأقيده تقيدا، فرس مقيّد، أي ما كان في رجله قيد يمنعه عن التحرك[4]

والتقييد أن يذكر بقرين من بعض ما ذكرناه فيكون ذلك القرين زائدا في المعنى من أن يقول القائل: (زيد ليث)، فهذا إنّما شبه بليث في شجاعته.[5] والقيد في النحو: «كل ما في

[1] ينظر: البغوي، تفسير البغوي، ج8، ص 455.

[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج2، ص94-95.

[3] ينظر: مرتضى جمال الدين، الأصول المنهجية للتفسير الموضوعي، ص 297-303. والميداني، البلاغة العربية، ج1، ص404.

[4] ينظر: ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج5، ص44.

[5] ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص 316.

الجملة عدا المسند والمسند إليه[1]» ويستعمل القيد مع المقيّد ليحدّ من إطلاقه وشيوعه، أمَّا التقييد في عرف البلاغيين فهو «رغبة المتكلِّم في إفادة المتلقِّي بمعان لا يَكفي المسنَدُ والمسنَدُ إليه فحسبُ في الدَّلالة عليه» [2]هذا بيان لمعنى التقييد، أمّا فيما يخص مقام التقييد؛ فهو ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في أن القيود أصل أصيل في الكلام، ولا تتم صورة المعنى بدونها، وبهذه القيود تتفاوت دلالات التراكيب، وتختلف المعاني المستفادة منها، فلا فرق عنده بين القيود، وبين ركني الجملة من هذه الناحية. ولكن الفرق من ناحية بناء الجملة، فالقيود لا يمكن أن تأتي مستقلة في بناء التركيب، بل يذكر على وجه التبعية لركني الجملة، وهذا بخلاف ركني الجملة، فإنّهما يأتيان على وجه الاستقلال والانفراد، تأمل كلام الإمام الجرجاني في معرض حديثه عن نوع من الجمل يأتي تابعا لما قبله ولا يمكن إفراده وذكره مستقلا شأنه في ذلك شأن ما يذكر بعد تمام الجملة من القيود «وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجئ بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، ممّا لا يمكن إفراده عن الجملة، وإن يعتد كلاما على جدته».[3]

ثانياً: أقسام المقيّد: المقيد يكون على قسمين: المقيد الحقيقي، المقيد الإضافي.[4]

1- المقيد الحقيقي: المقيد من كل وجه أو على الإطلاق وهو اللفظ الذي لا اشتراك فيه؛ من ذلك المعهود ذهنيا، **المعرفة؛** الضمير، اسم العلم، اسم الإشارة، اسم الموصول، المحلّى بأل، المضاف إلى غير الضمير من المعارف السابقة، النكرة المقصودة في النداء،[5]ومن أمثلة المعهود ذهناً بشخصه المعين ما يأتي:

[1] إميل بديع، موسوعة النحو، ص534.

[2] الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 141، وينظر: المراغي، علوم البلاغة، ص130.

[3] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص244.

[4] ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، ج2، ص6. والزركشي، البحر المحيط، ج5، ص8.

[5] ينظر: الميداني، البلاغة العربية، ج 1، ص397.

- مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١﴾[الطور:01]. والطور في اللغة: كل جبل نبت فيه الشجر، لكن الطور إذا أطلق ينصرف إلى ذلك الجبل المبارك، الذي يقع في أرض مباركة، قرب واد يقال له: وادي طوى، نعته الله بأنه واد مقدس، وينصرف الألف واللام في قوله تعالى، إلى المعهود الذهني، وهو ذلك الجبل الذي كلم الله جل وعلا عنده موسى عليه الصلاة والسلام.[1]

- ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ ۖ قَالُوا۟ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِى ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ۝٢٩﴾ [مريم:29]

2- **المقيّد الإضافي**، هو عبارة عن المطلق مع قيدٍ قرينٍ يحصرُ معناه في نطاق ويمنع من شيوعه في جنسه، والذي تحقق بعدم حذف القيد؛ أي ذكر كل ما يُرادُ الإعلامُ به من عناصر الجملة في اللّسان العربيّ لأنَّ ذِكْره دليلٌ على إرادة الإعْلامِ به،[2]وهذه القيود تتمثل في:[3]

1. **التوابع** (النعت والبدل والتوكيد):

- أما **النَّعت**: فيؤتى به للمقاصد والأغراض التي يدلّ عليها، منها:

- تخصيص المنعوت بصفة تُميزه إن كان نكرة - نحو: جاءني رجل تاجر. - توضيح المنعوت إذا كان معرفة لغرض: الكشف عن حقيقته، أو التأكيد، أو الترحم، أو المدح، أو الذّم نحو قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾[المسد:04].[4]

- **البدل** يؤتى بالبدَلِ لإفادَةِ بعض المقاصد أو الأغراضِ؛ مِثلُ:

- زيادة التقرير والإيضاح: تقول: حضر ابني علي؛ لأنَّ البدل كالتفسير بعد الإبهامِ، ومنه قولُه تعالى:﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة:6-7]، فالإبدال من الصِّراطِ المستقيمِ بصِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ إنَّما كان لإفادة التفسير والإيضاحِ.

- الإشعار أنَّ البعض قد تبلغ أهميته حتى يكون بمنزلة الكل، فعبر بالكل أولا ثم أبدَل منه بعضَه، كقولك: أكلت الرغيف نصفه.

---

[1] ينظر: صالح المغامسي، لطائف المعارف، ج19، ص13.

[2] ينظر: الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص212.

[3] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص141.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص143.

- تثبيت الأصل أولا اهتماما به، ثم التوجيه للمقصود بالبيان، كقولك: نفعني الأستاذ علمه؛ فإنك في أول الكلام كأنك أسندت النفع إلى الأستاذ في المجمل اهتماما به، ثم عدلت إلى المقصود، وهو إسناد النفع إلى العلم.
- تَصْحيحِ ما سبَق إليه اللِّسانُ، وذلك في بدَلِ الغلَطِ.[1]

- **التوكيد**، يؤتى بالتوكيد للأغراض التي يدُلّ عليها، فيكون:
- لمجرّد التقرير، وتحقيق المفهوم عند الإحساس بغفلة السّامع نحو جاء الأمير الأميرُ.
- للتقرير مع دفع توهُّم خلاف الظاهر – نحو جاءني الأمِيرُ نفسه.
- للتقرير مع دفع توهم عدم الشمول نحو قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾﴾[الحجر:30].

- ولإرادة انتقاش معناه في ذهن السّامع نحو قوله تعالى:﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة:35].

2. الحال: الحال وصفٌ لصاحِبها، قَيْدٌ لعامِلها الذي هو الفعل، أو ما في معناه، فمثل: (جاء زيد راكباً) نلاحظ أنّ الرُّكوبَ وَصْفٌ لزيدٍ حَالةَ مجيئه، فمجيءُ زيْدٍ المفهومُ من (جَاءَ زيد) مُقَيَّدٌ بقيدِ رُكوبه، وظاهر أنّ في هذا القيد مزيدَ فائدةٍ يستفيدها متلَقِّي الْكَلام، وقد يُؤتَى بالحال لتوكيد عاملها، مثل (وَلَّى مُدْبراً). أو لتوكيد صاحبها، مثل: (جاء التلاميذ كلُّهم جميعاً). أو لتوكيد مضمون جملة مؤلفة من اسمين معرفتين جامِدَيْن، مثل: (هو الحقُّ بَيِّناً).

والتوكيد يعطي مزيد فائدة في الكلام، ومع تربية الفائدة بالحال يمكن الإشارة بها إلى أغراض بلاغية يَقْصِدُها البلغاء، فمثل قول القائل: (جاء عِلِيَهُ القوم راكِبين) قد يتضمن الإشارة إلى أنّ الذين لم يأتوا راكبين ليْسُوا من عِلْيَة القوم.

ولا يخفى على ذوّاق البلاغة والأدب تصيُّد النكت والأغراض البلاغية من الحال[2].

[1] ينظر: المراغي، علوم البلاغة، ص132. والميداني، البلاغة العربية، ج1، ص468.

[2] ينظر: الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص460.

3. **عطف البيان** يأتي التَّقْييدُ بعطْفِ البَيانِ لأغْراضٍ؛ منْها:

– تَوْضيحُ المتْبوعِ باسمٍ مُخْتصٍّ به؛ تقولُ: أقسَمَ باللهِ أبو حفْصٍ عُمَرُ، فإنَّك وضَّحتَ مَنْ يكونُ (أبو حفْصٍ) بعَطْفِك (عُمَر) عليه. ومِثلُه: عليٌّ زيْنُ العابِدينَ.

– المدْحُ: كقَولِه تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[المائدة:97]، فإنَّ (البيْتَ الحَرامَ) عطْفُ بَيانٍ للكَعبةِ، أفاد التَّعْظيمَ والتَّشريفَ والمدْحَ بوصْفِها حَرامًا.[1]

4. **الشرط**: التقييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط؛ كالزمان في «متى وأيان»، والمكان في «أين، وأنى، وحيثما»، والحال في «كيفما». واستيفاء ذلك وتحقيق الفرق بين تلك الأدوات يُذكر في علم النحو وإنما يُفرق هنا بين «إنْ، وإذا، ولو» لاختصاصها بمزايا تُعد من وجوه البلاغة. فإنْ وإذا للشرْطِ في الاستقبالِ، ولوْ للشرْطِ في المضِيّ. والأصْلُ في اللفظِ أنْ يَتْبَعَ المعنى، فيكونَ فِعْلًا مضارعًا معَ إنْ وإذا، وماضيًا معَ لوْ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ ۚ﴾[الكهف:29]، وإذا تُرَدُّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ، في قوله عز وجل:﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[الأنعام:149].[2]

5. **النواسخ**: التقييد بها يكون للأغراض التي تؤديها معاني ألفاظ النواسخ كالاستمرار لحكاية الحال الماضية في «كان»، وكالتوقيت بزمن معين في «ظل، وبات، وأصبح، وأمسى، وأضحى»، وكالتوقيت بحالة معينة في «ما دام»، وكالمقاربة في «كاد، وكرب، وأوشك»، وكالتأكيد في «إنَّ وأنَّ»، وكالتشبيه في «كأنَّ»، وكالاستدراك في «لكنَّ»، وكالرجاء في «لعلَّ» وكالتمني في «ليت». وكاليقين في «وجد، وألفَى، ودرَى، وعلم". وكالظن في «خال، وزعم، وحسب». وكالتحول في «اتخذ، وجعل، وصير».[3]ومنه في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢١٦﴾﴾[الشعراء: 226]، فقد قيد البراءة بقيد التوكيد (ان)؛ للدلالة على ان الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لن ينصرهم ابدا لأنه بريء منهم.

6. **عطف النسق**: فيؤتى به للأغراض الآتية:

---

[1] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص145.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص151

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص، 150.

«- لتفصيل المسند إليه باختصار، نحو: جاء سعد وسعيد، فانه أخصر من: جاء سعد، وجاء سعيد، ولا يُعلم منه تفصيلُ المسند لأن الواوَ لمطلق الجمع.

- ولتفصيل المسند مع الاختصار أيضاً، نحو - جاء نصرٌ فمنصورٌ أو ثم منصور، أو جاء الأميرُ حتى الجُند، لأنّ هذه الأحرف الثلاثة مشتركة في تفصيل المسند - إلا أنّ (الأول) يفيد الترتيب مع التعقيب (والثاني) يفيد الترتيب مع التراخي - و (الثالث) يفيد ترتيب أجزاء ما قبله، ذاهباً من الأقوى إلى الأضعف، أو بالعكس - نحو مات الناس حتّى الأنبياء.

- ولردّ السامع إلى الصواب مع الاختصار - نحو جاء نصر - لا منصور - أو: لكن منصور.

-ولصرف الحكم إلى آخر - نحو ما جاء منصور، بل نصر.

- وللشكّ من المتُكلم - أو التَّشكيك للسّامع، أو للإبهام نحو قوله تعالى: (وإنا أو إياكم لعلى هُدىً أو في ضلالٍ مُبين)

- وللإباحة: أو التّخيير، مثال الأول: تعلّم نحواً أو صرفاً. أو نحو: تعلّم إمَّا صرفاً وإمّا نحواً، ومثال الثاني: تزوج هنداً أو أختها أو نحو: تزوج إمَّا هنداً وإمَّا أختها»[1]

7. **ضمير الفصل**: ضمير الفصل هو ضمير منفصل من ضمائر الرفع، يُؤتَى به لغرض الفصل بين ما هو خبر وما هو تابع. ويقع فصلاً بين المبتدأ والخبر، مثل: (المتنبي هو شاعر العربيَّة المبدع). ويقع فصلاً بين ما أصله مبتدأ وخبر ممّا دخل عليه أحَدُ النواسِخ، مثل: (إنْ كَانَ هذا هو الحق - وكُنْتَ أَنْتَ الرّقيبَ عليهم - وكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ - تَجِدُوهُ عند اللهِ هُوَ خيراً). يستفاد من ضمير الفصل فوائد بلاغية متعدّدة، منها ما يلي: التخصيص، بقصر المسند على المسند إليه، مثل قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة:104]،تأكيد التخصيص، إذا كان في الجملة مُخَصِّصٌ آخر، كما في المثال الثاني من الآية السابقة، وكما هو قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾[الذاريات:58]، فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد، وجاء ضمير الفصل مؤكّداً له. تمييز الخبر عن الصفة، مثل قولنا: (الْفَصِيحُ هو مُوضِح البيان طَلْقُ اللِّسَان). إلى غير ذلك من أغراض بلاغية يمكن استنباطها أو تصيُّدها.[2]

[1] المرجع السابق، ص146.

[2] ينظر: الميداني، البلاغة العربية، ص353-374.

8. **النفي**: ويكون لسلب النسبة على وجه مخصوص، ممّا تفيده أحرف النفي السبعة – وهي – لا، وما، ولات، وإن، ولن، ولم، ولما.(فلا) للنفي مطلقاً – و (مَا، وإن، ولاَتَ) لنفي الحال، إن دخلت على المضارع و (لن) لنفي الاستقبال و (لم – ولما) لنفي المضيّ – الا أنه (بلمّا) ينسحبُ إلى ما بعد زمن التكلم: ويختصّ بالمتوقّع – وعلى هذا: فلا يقال ما يقم خليلٌ ثم قام، ولا: لما يجتمع النقيضان –كما يقال لم يقم عليٌّ ثم قام ولم يجتمع الضدان، فلمّا في النفي تقابل (قد) في الاثبات، وحينئذ يكون منفيُّها قريباً من الحال – فلا يصح لما يجيءُ خليل في العام الماضي[1].

9. **المفاعيل الخمسة**: وهي ما خصصناّ لها المطلب الثاني.

وعليه فإنّ؛ **الإطلاق والتقييد**: وصفان للحكم، فالإطلاق؛ أن يقتصر في الجملة على ذكر (المسند والمسند إليه) حيث لا غرض يدعو إلى حصر الحكم، ضمن نطاق معين بوجه من الوجوه. والتقييد أن يزاد على المسند والمسند إليه شيء يتعلق بهما، أو بأحدهما، مما لو أغفل لفاتت الفائدة المقصودة، أو كان الحكم كاذباً.[2]

[1] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص155.

[2] ينظر: الهاشمي، المرجع نفسه، ص141.

المطلب الثاني: المفاعيل النحوية.

تتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين؛ هما الفعل والفاعل أو نائبه، أما الفعل فهو أصل العوامل[1] في اللغة العربية، فهو الذي يرفع الفاعل ونائبه، وهو الذي ينصب المفعول والحال والظرف وغيرهم...

فلابد أن تتم الجملة الفعلية أولا بركنيها كي تدل على معنى مستقل، وقد تحتاج بعد ذلك إلى معان إضافية تضيفها إلى المعنى الأساسي. فنستعمل ما يسميها النحاة فضلات؛[2] لأنها فضلة على المعنى الأول، وإن حذفت بقي للجملة معنى مستقل أيضا.[3] ومن بين هذه الفضلات؛ المفاعيل الخمسة. والتي سنعرض في هذا المبحث؛ تعريفها، وأنواعها، وأحكامها كل على حِدة.

الفرع الأول: المفعول به

تنقسم الأفعال من حيث اكتفاؤها بالفاعل أو احتياجها إلى مفعول، إلى نوعين:

- أفعال **لازمة**: وهي التي تحتاج إلى مفعول، وتكتفي بالفاعل، ويتم بهما المعنى، مثل: نام، قام، جلس، قعد، شبع، شرف، كرم، حلم، عطش، مرض...
- أفعال **متعدية**: وهي التي لا تكتفي بالفاعل، وتحتاج إلى نصب مفعول أو أكثر، مثل: ضرب، ظلم، أكل، ذاكر، قاتل...[4]

---

[1] العوامل؛ جمع (عامل)، و«العامل هو ما يُحدث الرفع أو النصب أو الجزم أو الخفض فيما يليه والعوامل هي الفعل وشبهه، والأدوات التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر والأحرف التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وحروف والمضان والمبتدأ». الغلاييني، جامع الدروس، ج3، ص597.

[2] الفضلات؛ جمع (فضلة)، جاء في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: «الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يُستغنى عنه كالفاعل والفضلة يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقولك: "ضربت زيدا": "ضربت" بحذف المفعول...». شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص130.

[3] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص189.

[4] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص308. وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص83.

أولاً: تعريف المفعول به

المفعول بصورة عامة، هو كل اسم تعدى إليه الفعل،[1]وهو ما وقع عليه فعل الفاعل،[2] ولعلّ سبب التسمية يعود إلى أنّه لّما قال القائل: ضرب وقتل، قيل له: هذا الفعل بمن وقع؟ فقال: بزيد أو بعمرو.[3]وقيل هو الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل ويصح نفيه عنه،[4] ليدخل في هذا التعريف؛ نحو: ما ضربت زيداً.

ومن جملة هذه التعاريف نخلص إلى أنّ المفعول به: **هو كل اسم دون فعل أو حرف، منصوب دون رفع أو جر يذكر لبيان من وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفياً.**

ثانياً: أنواع المفعول به

المفعول به نوعان لا ثالث لهما؛ صريح وغير صريح.

- **الصريح:** ويكون اسما ظاهرا وهو الأصل أو ضميراً متصلا أو منفصلا.

اسما ظاهرا نحو قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:6]، ﴿ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا﴾ [البقرة:22]، ﴿لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا ۝١٠٦﴾ [المائدة:106]؛ **(الصراط، الأرض، ثمنا)**؛ كلها جاءت مفعولات وأسماء ظاهرة.

- كما يجئ المفعول به **ضميراً:**

- إما متصلا كما قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝١﴾[الكوثر:01].

وإمّا **منفصلا**، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾[الفاتحة:05].

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ج2، ص 196. والأنباري، أسرار العربية، ص85.

[2] ينظر: الفاكهي، شرح كتاب الحدود، ص96. والجرجاني، التعريفات، ص189، وينظر ابن الحاجب، الكافية، ص18.

[3] ينظر: ابن السراج، أصول النحو، ج1، ص45.

[4] ينظر: عبد الله النقراط، الشامل في اللغة العربية، ص80-81.

- **غير الصريح**: هو ما يؤول من (أن) والفعل المضارع، أو (ما) والفعل الماضي، أو (أنّ) ومعمولها بالمصدر الصريح.

نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗۖ﴾[البقرة:67]، (أن تذبحوا) الحرف المصدري والفعل المضارع في تأويل مصدر منصوب على المفعولية.[1]

ثالثاً: أحكام المفعول به

للمفعول به أحكام نذكر منها:

1. أن يكون منصوباً وجوباً، وإذا كان مجروراً، غير صريح؛ فيتم تأويله بالنصب .

2. كما يجوز حذف المفعول به لوجود دليل، نحو قوله تعالى:﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى:03]، والتقدير فيها ما قلاك، (الكاف) هي المفعول به وقد تم حذفه.

3. ويحذف المفعول به بعد (لو شئت)، ومنه قوله تعالى:﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾ [الأنعام:149]، والتقدير لو شاء الله هدايتكم، فحذف المفعول.

4. ويحذف بعد نفي العلم، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:13]، والتقدير: لا يعلمون أنّهم السفهاء، فالمصدر المؤول من أن ومعموليها في محل نصب مفعول به محذوف.

5. ويحذف إذا كان المفعول به عائداً على الموصول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:41]، والتقدير بعثه.

6. كما يكثر حذفه في الفواصل: وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾[الضحى:07]، والتقدير هداك.

[1] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس، ج3، ص6.

7. ويحذف رغبة في الإيجاز: ومنه قولك: دعوت البخيل للبذل، فلم يقبل ولن يقبل، أي: لم يقبل الدعوة. أو لعدم تعلقه بالغرض، نحو (الحذف للاختصار[1])في قوله تعالى:﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[الأعراف:143].[2]

«فإن ضرّ حذف الفضلة، لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: (**من ضربت؟**)، فتقول: (**ضربت زيدا**)، أو وقع محصورا، نحو: (**ما ضربت إلا زيدا**)، فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين، إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا، والمقصود نفيه عن غير (**زيد**) فلا يفهم المقصود عنه حذفه».[3]

8. الأصل في المفعول به؛ هو تأخيره عن فعله وفاعله، إلاّ أنّه في كلام العرب قد يتقدم المفعول على الفاعل وذلك وجوباً، في هذه الأحوال:

- أن يكون المفعول ضميراً متصلا بالفعل، والفاعل اسم ظاهر، نحو قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾[العنكبوت:55].

- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، منه قوله تعالى: ﴿۞وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:124]، تقدّم المفعول به (إبراهيم) لاتصال الفاعل (ربّه) بضمير متصل يعود على المفعول.

- إذا كان الفاعل محصوراً بـــ(ما) أو (إنّما)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ﴾ [المدثر:31].

9. كما يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً وجوباً في هذه الأحوال:

- إذا كان المفعول به من أسماء الصدارة، من ذلك أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، نحو قوله تعالى:﴿مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ﴾ [آل عمران:192]

---

[1] ينظر: الزيدي، مختصر تفسير البغوي، ج2، ص322.

[2] ينظر ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص164. والأشموني، وشرح الألفية، ج1، ص445.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص156.

- إذا كان المفعول به (**كم**)أو (**كأيّن**) الخبريتين، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم﴾ [يس:31]، وقوله عزّ وجل: ﴿وَكَم أَرْسَلْنَا مِن نَّبِيٍّ﴾[الزخرف:06].

(**كم**) في الآيتين في موضع نصب على المفعولية، الأولى للفعل (أهلكنا)، والثانية للفعل أرسلنا.[1]

وحاصل ما ذكرناه هو؛ أنّ المفعول به هو؛ ما يقع عليه فعل الفاعل، ويكون مظهراً، أو مضمراً متصلاً، أو منفصلاً، ويجوز تقديم المفعول به على الفاعل وتأخيره عنه. ما لم يكن أحدهما ضميراً متصلاً فيجب تقديمه. كما يجب تقديم الفاعل إذا خيف اللبس. وإذا نصب الفعل ضميرين وجب فصل ثانيهما، إلاّ إذا كان الأول أعرف

الفرع الثاني: المفعول المطلق.

أولاً: تعريف المفعول المطلق

«هو المصدر[2]المنتصب توكيدا لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده».[3]ويطلق عليه مصطلح (المصدر).

«وسمي مفعولا مطلقا لصدق المفعول عليه، غير مقيد بحرف جر، ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدا كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له»[4] و «هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يُحْدِثه ويُخْرِجه من العَدَم إلى الوجود، وصِيغَة الفعل تدلّ عليه، والأفعال كلها متعدّيةٌ إليه سواء كان يتعدّى الفاعل أو لم يتعدَّه، نحو: ضربتُ زيدًا ضَرْبًا، و(قام زيدٌ قِيامًا) وليس كذلك غيرُه من المفعولين، ألا ترى أنَّ زيدًا

[1] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص164-166. والأشموني، شرح الألفية، ج1، ص445.

[2] المصدر: «جاء في شرح المفصل لابن يعيش: إنّما سمي "مصدراً" لأنّ الأفعال صدرت عنه؛ أي أخذت منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه...»، شرح المفصل، ج4، ص46.

[3] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص169.

[4] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص169، وينظر: الأشموني، شرح الألفية، ج1، ص467.

من قولك: (ضربتُ زيداً)، ليس مفعولًا لك على الحقيقة، وإنّما هو مفعولٌ لله سُبحانَه، وإنّما قيل له مفعول على معنى أن فعْلك وقع به، وإنّما سُمّي مصدرًا لأنّ الفعل صدر عنه».[1]

ثانياً: أحكام المفعول المطلق

1- من ناحية العامل فإن الذي يعمل في المفعول المطلق أحد ثلاثة عوامل:

- **الفعل**: ويشترط في الفعل الذي ينصب ثلاثة شروط: أن يكون متصرفا، وأن يكون تاماً، ألاّ يكون ملغى عن العمل. فإن كان الفعل جامداً؛ (عسى، وليس، ونعم وبئس)، أو كان ناقصاً كـ(كان) وأخواتها، أو كان ملغى، كـ (ظن وأخواتها)، إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما، فإنه ينصب المفعول المطلق الذي توافرت فيه الشروط، كقوله تعالى:﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾[الإسراء:111].

- **المصدر مثله**: نحو؛ (فرحت باجتهادك اجتهاداً حسناً)، فاجتهاداً؛ مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة وعامله المصدر (اجتهادك).

- **الوصف المشتق من المصدر بشروط**: أن يكون متصرفاً، وأن يكون اسم الفاعل أو اسم المفعول أو صيغة مبالغة، فمثال اسم الفاعل:(أنا مخلص لك إخلاصاً شديداً).[2]

ربّما يكون المفعول المطلق وليس معه من إحدى الصيغ الماضية (الفعل، المصدر، الوصف) لكن يكون الحدث المتضام مع المفعول المطلق ويفهم منه مضمون الجملة السابقة وسمي؛ المصدر المؤكد لمضمون الجملة، مثل: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[النمل:88]، فـ(صنع) مصدر من هذا القبيل، وذلك أن قبله: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُۥ خَبِيرٌۢ بِمَا تَفْعَلُونَ ﴿٨٨﴾﴾، فـ(صنع الله) منصوبة

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص27.

[2] ينظر: محي الدين عبد الحميد، منحة الجليل، ج 2، ص 173.

على المصدر المؤكد، لأن ما قبله (صنع الله) في الحقيقة، يأتي المفعول المطلق هنا مع حدث لم يصرّح بلفظه ولكّنه مستفاد من مضمون الجملة ومن ثمّ فإنّه توكيد لها.[1]

2-ما ينوب عن المفعول المطلق: «والنائبُ عن المفعول المطلق هو ما يُعْطَى مثل حكمة ولو لمْ يكن مَصْدراً من لفظ فعله، وينوب عنه "اسم المصدر – صفة المصدر – ضميره العائد عليه – مرادفه – مصدر يتلاقى معه في الاشتقاق – ما يَدُلُّ على نوعه – ما يَدُلُّ على عدده – ما يدُلُّ على آلته التي يكون بها – كلمتا (ما) و(أيُّ) – الاستفهاميتَيْن – (ما ومهما وأيُّ) الشرطيات – كلمات (كلّ) و(بعض) و(أيّ الكمالية) مضافات إلى المصدر – اسم الإشارة إذا كان مشاراً به إلى "المصدر" ويرجع إلى أمثلتها في كُتُب النحو».[2]

ثالثاً: أنواع المفعول المطلق.

1. المفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله: وهو المؤكد لمصدر فاعله، إذ يؤكد عامله توكيداً يشبه أن يكون توكيداً لفظيا، وذلك لأنه يتضمّن المعنى الذي عبّر عنه بالعامل، ويحتوي غالبا على حروفه، أي؛ يفيد ما أفاده الفعل من المعنى، وذهب أكثر النحاة إلى أنّ المفعول المطلق المؤكد لعامله يؤتى به لتوكيد عامله، والعامل هنا الفعل.

ولكن الملاحظ، أنّ الفعل يدّل على الحدث والزمن، في حين يدل المفعول المطلق المؤكد لعامله-المصدر، أو اسم المصدر- على الحدث المجرد، هذا ما دعا الرضي إلى أن يفسّر ذلك بأسلوبه بقوله: «المراد بالتأكيد؛ المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنّهم سمّوه تأكيداً للفعل توسعاً، فقولك: (ضربت) بمعنى (أحدثت ضرباً)، فلمّا ذكرت بعده (ضرباً)، صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً، فظهر أنّه توكيد».[3]

[1] ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 116-117.

[2] الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص 456.

[3] الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص 114.

وتبعه في ذلك الأزهري بقوله: «والمفعول المطلق هو اســم يؤكد عامله فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك»،[1]وذكر الســجاعي أن توكيد المفعول المطلق لعامله يعني: «من حيث مدلوله التضــميني؛ وهو الحدث، وإذا أكد عامله، فإنّه يفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة أو نقصــان»،[2]وتبعهم في ذلك الكثير من المحدثين إذ يرون أن الغرض من المفعول المطلق هو توكيد معنى عامله المذكور قبله.[3]

2. **المفعول المطلق المبين للنوع:** يتفق جمهور النحويين على أنّ المبيّن للنوع أحـد أنواع المفعول المطلق، ويرى السهيلي، أن المبين للنوع هو «هو النوع الوحيد للمفعول المطلق»[4]وإلى ذلك ذهب ابن القيم، إذ يقول: «ولا يكون المصــدر مفعولا مطلقا حتى يكون منعوتاً أو في حكم المنعوت، وإنّما يكون توكيد للفعل؛ لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محدودا أو منعوتاً، وقد يكون مفعولا مطلقا، وليس ثمة نعت في اللفظ إذا كان في حكم المنعوت».[5]وقد ذكر سيبويه الغرض من المبين للنوع في كلامه عن دلالة المصدر؛ «إنّما يجيء ذلك على أن تبين أي فعل فعلت أو توكيداً»، وقد وضّــح الســيرافي المراد من قول سيبويه(تأكيداً)، بقوله: «يعني صفة المصدر الذي دلّ عليه، كقولك: ضربت زيداً ضرباً شديداً، وأما للتأكيد كقولك ضربت زيدا ضرباً، وحركته تحريكاً، وإنّما صار تأكيداً؛ لأنه ليس فيه من الفائدة إلاّ من قولك: ضربت وحركت».[6]

والمفعول المطلق المبين للنوع يكون على واحد من ثلاثة أحوال:

- أن يكون مضــافاً: أي بإضــافة المصــدر أو اسمه إلى نكرة ومثّل له ســيبويه؛ (قعد قعدة سوء)[7]، أو إضافته إلى معرفة نحو ضربت ضرب الرئيس، وإذا قلت ضربته ضرب زيد عمراً،

[1] الأزهري، شرح التصريح، ص167.
[2] السجاعي، حاشية السجاعي، ص167.
[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص105.
[4] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص358.
[5] ابن القيم، بدائع الفوائد، ج8، ص27.
[6] سيبويه، الكتاب، ج1، ص229.
[7] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص229، في الهامش.

وضرب الأمير اللص، ولا يجوز انتصابه على حد ضربته ضرباً؛ لأني أفعل فعل غيري، ولكن قد أفعل مثل فعله[1]، فالمضاف هنا يفيد معنى التشبيه.[2]

- أن يكون موصوفاً؛ ليبيّن نوع الحدث الذي دلّ عليه العامل نحو: سرت سيراً حسناً، وضربت ضرباً شديداً، فـ(شديداً) نعت وبيان للضرب.[3]
- أن يكون معرفاً بـ "أل" العهدية: نحو قولك: اجتهدت اجتهاداً، وضربته الضرب[4].

3. **المفعول المطلق المبيّن لعدد عامله:** وهذا النوع هو أحد أنواع المفعول المطلق، قال ابن يعيش: «ويذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: ضربت ضربة أو ضربتين، فالمصدر هاهنا دلّ على الكمية لأن بذكره عُرفت عدد الضربات، ولم يكن ذلك معلوماً من الفعل».[5]والمبيّن للعدد يجيء مصدراً يدل على عدد المرات، نحو قوله تعالى﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[النور:04]، أو مجردا عن التمييز، نحو: ضربته ألفاً، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف، أي ضرباً ألفاً.[6]

4. المفعول المطلق النائب عن الفعل: قال السجاعي: «إن المصدر مؤكد ومبين للنوع، أو العدد وبدل من اللفظ بالفعل».[7] وهو اسم يدلّ على حَدَثٍ غير مرتبط بزمن معيّن؛ خلافاً للفعل الّذي يدلّ على الحدث والزّمن معاً.[8]

وزبدة الكلام في المفعول المطلق، أنّه مصدر يذكر بعد فعل من لفظه لتأكيده أولبيان نوعه أو عدده، وقد يحذف الفعل ويبقى المصدر منصوباً به. وسمي مفعولاً مطلقاً لأنه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات.

---

[1] ينظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص323، والسجاعي، حاشية السجاعي، ص127.

[2] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص35.

[3] ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص172، والخضري، حاشية الخضري، ج1، ص187.

[4] ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج2، ص318، والفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص105.

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص111.

[6] ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج1، ص115.

[7] السجاعي، حاشية السجاعي، ص171.

[8] ينظر: عبده الراجحي، التطبيق النحوي، ص66.

الفرع الثالث: المفعول لأجله.

أولاً: تعريف المفعول لأجله

جاء في الكتاب، «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر» قال: «فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله، وليس بصفة لما قبله ولا منه...» فذكر فقال: (فعلت ذاك أجل كذا كذا) فهذا كله ينتصب؛ لأنّه مفعول له، كأنّه قيل له: (لم فعلت كذا وكذا؟)، فقال: (لكذا وكذا)[1]. وعرّفه الجرجاني: «الاسم المنصوب بالفعل الذي قبله، وإنّما تذكره ليُعرف الغرض الذي من أجله فعلت ذلك الفعل...».[2]

وحدّ ابن هشام؛ بقوله «المفعول له؛ هُوَ الْمصدر الفضلة الْمُعَلل لحَدث شَاركهُ فِي الزَّمَان وَالْفَاعِل كـ (قُمْت اجلالا لَك) وَيجوز فِيهِ أَن يجر بِحرف التَّعْلِيل، وَيجب فِي مُعَلل فقد شرطا أَن يجر بِاللَّامِ أَو نائبها... وَيُسمى الْمَفْعُول لأَجله وَالْمَفْعُول من أَجله».[3]

ثانياً: أحكام المفعول لأجله.

اشترط ابن هشام، أن يكون المفعول له مستفياً للشروط المذكورة في تعريفه، ومتى فقد ركن من هذه الشروط فلا يعدّ مفعولا له ويجب حينئذٍ أن يجر بحرف التعليل،[4]وهذه الشروط تتمثل في:

1.المصدرية: كونه مصدرًا؛ لأن يشعر بالعلية، والذات لا تكون عللًا للأفعال غالبًا؛ لأن العلل أحداث، والمصدر اسم للحدث.[5]

وكونه مصدراً؛ فلو كان اسماً جامدا أو مشتقا على غير المصدر لم ينصب.

---

[1] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1، ص435-436 -437.

[2] الجرجاني، المقتصد، ص665.

[3] ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص295. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص449.

[4] ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 295.

[5] ينظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص509.

2.**إبانة التعليل**: «(كونه علة) لأنه الباعث على الفعل. واستشكل جعل العلية شرطًا؛ لأنها محل الشروط، ومحل الشروط لا يجعل شرطًا، وجوابه بأن هذه شروط لنصبه، لا لتحقيق ماهيته»،[1]والمقصود بهذا القول؛ أن المفعول لأجله؛ مبين لعلة حدوث الفعل، وهو الأصل الذي جاء له المفعول لأجله.

3.**اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت والفاعل**: أمّا عن سبب اشتراط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الفاعل، فقد وضّحه ابن يعيش بقوله: «وأمّا اشتراطُ كونه فعلاً لفاعلِ الفعل المعلَّل، فلأنَّه علّةٌ وعُذْرٌ لوجود الفعل، والعلّةُ معنًى يتضمّنه ذلك الفعلُ، وإذا كان متضمِّنًا له، صار كالجُزْء منه، يقتضي وجودُه وجودَه. فإذا كان ذلك كذلك، فإذا فَعَلَ الفاعلُ هذا، فقد فَعَلَ ذاكَ، نحوَ: (ضربتُه تقويمًا له، وتأديبًا)، فكما أنّ الضرب لك، فكذلك التقويمُ والتأديبُ لك، إذ هو معنًى داخلٌ تحته. ولو جاز أن يكون المفعولُ له لغيرِ فاعل الفعل، لَخَلَا الفعلُ عن علّةٍ، وذلك لا يجوز، لأنّ العاقل لا يفعل فعلاً إلّا لِعلّةٍ، ما لم يكن ساهِيًا أو ناسِيًا»،[2]ومعنى أن يكون متحداً مع عامله في الفاعل؛ بأن يكون الفاعل للمصدر، تقول: قمت رمضان **طمعاً** في المغفرة؛ فالقائم والطامع واحد، ولا يجوز أن تقول: جئتك محبتك إياي؛ لأن الفاعل اختلف: ففاعل المجيء هو المتكلم، وفاعل المحبة هو المخاطب.[3]

كما أوضح ابن يعيش، شرط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت بقوله: «فلأنّه علّةُ الفعل، فلم يجز أن يخالِفه في الزمان، فلو قلت: (جئتُك إكرامَك الزائرَ أمْسِ) كان مُحالًا، لأنّ فعلك لا يتضمّن فعلَ غيرك. وإذا قلت: (ضربتُه تأديبًا له)، و(قصدتُه ابتغاءً معروفَه)»،[4]والمراد من هذا الشرط أن يكون الفعل المعلَّلُ والمصدر المعلِّلُ متفقين في الزمن.

[1] المرجع نفسه، ج1، ص510.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص 451.

[3] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص198.

[4] المرجع السابق، ج1، ص 451.

4. **أمّا كونه قلبيا:**[1]وهو شـــرط ذكره الأزهري، بدلالة قوله: «أي: من أفعال النفس الباطنة "كالرغبة"؛ لأن العلة هي الحاملة على إيجاد الفعل، والحامل على الشـــيء متقدم عليه، وأفعال الجوارح ليست كذلك. فلا يجوز: (جئتك قراءة للعلم) من أفعال اللســـان، ولا: (قتلًا للكافر) من أفعال اليد، وهذا الشـــرط، قاله ابن الخباز وغيره كالروندي، ويجوز (إرادة قراءة العلم)، و(ابتغاء قتل الكافر)، وهذا الشـــرط مســـتغنى عنـه بشـــرط اتحـاد الزمـان؛ لأن أفعـال الجوارح لا تجتمع في الزمـان مع الفعـل المعلل»،[2]ومعنى ذلك أن يكون الفعل من أفعال القلوب لا من أفعال الجوارح؛ المحبة والخوف والطمع والرهبة ونحو ذلك.

5. **مخالفاً للفظ الفعل**: لأنّ الشـــيء لا يجوز أن يكون معللا لوجود نفســـه فلا يكون مفعولا لأجله؛ مثل قولك: "زرتك **زيارة**"؛ **"زيارة"** مفعول مطلق.[3]

«فإن فُقد شيءٌ من هذه الشرائط، لم يحسن انتصابُه، ولم يكن بُدٌّ من اللام».[4]

ثالثاً: أحوال المفعول لأجله

- المفعول لأجله المستوفي للشروط السابقة له ثلاث صور. حيث يأتي:
- مجرداً من "أل" والإضافة، والأكثر نصبه، نحو: ضربت ابني **تأديباً** له.
- مقترناً بـ "أل"، فالأكثر جره، نحو ضربت ابني **للتأديبي**، ويجوز نصبه على قلة.
- مضـافا يسـتوي فيه الأمران؛ النصـب والجرّ، منه قوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ﴾ [البقرة:19]، (حذر)؛ مفعول لأجله منصوب.
- كمـا يجوز تقـديم المفعول لأجلـه على الفعـل، نحو: **حُبّـاً** في الاســـتطلاعِ أتيـتُ. (حباً)مفعول لأجله منصوب مقدم. كذلك قول الشاعر:

---

[1] قال حسن عباس: ومن الزيادة «أي في شروط المفعول لأجله (أن يكون المفعول لأجله قلبيا، لأن هذا الشرط مفهوم من شرط آخر هو التعليل، إذ التعليل **غالبا** يكون بأمور قلبية معنوية لا بأمور حسية من أفعال الجوارح.» عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص238. ذكر **"غالباً"** ولم يشترط العموم.

[2] الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص510-511.

[3] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص237.

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص451.

فَمَا **جَزَعاً** وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكِي ... وَلَا حِرْصاً عَلَى الدُّنْيَا اعْتَرَانِي

والتقدير: فما أبكي جزعاً.

- ويجوز حذف المفعول لأجله لوجود دليل عليه، كقولنا: إن الله أهل للشكر دائماً، فأطعه **شكراً**، واعبده. والتقدير: واعبده شكراً. فحُذِفَ المفعول لأجله الثاني لدلالة الأول عليه. [1]

وجملة القول في هذا الفرع أنّ المفعول لأجله؛ هو مصدر مبين لسبب حدوث الفعل وتعليله، ومشارك لعامله في الوقت والفاعل. وحكمه النصب إن استوفى هذه الشروط، فإن فقد شرط منها لم يكن مفعولاً لأجله، وتعين جره بحرف التعليل (اللام). ويجوز تقديم المفعول لأجله سواء جراً أو نصب. ويكون إمّا مجرداً من أل والإضافة، أو عكس ذلك. فالمجرد يكثر نصبه ويقل جره. والمقرون بأل يكثر جره ويقلُّ نصبه.

الفرع الرابع: المفعول فيه

أولاً: تعريف المفعول فيه

المفعول فيه وهو المسمى ظرف الزمان وظرف المكان، وهو كلُّ اسمٍ مِن أَسْماءِ الزَّمانِ والمكانِ يُراد فيه مَعْنى: (في)،[2] وقيل: «هو اسمُ زَمانٍ أو مكانٍ سُلِّطَ عليهِ عامِلٌ على معنى (في)»،[3] نحو: (صُمْتُ يومَ الخميسِ) أي: في يومِ الخَميسِ، (جَلَسْتُ خَلْفَكَ) أي: في تلكَ الجِهَةِ. فإذا لم يكن الظَّرْفُ بمعنى (في) فليسَ مفعولًا فيهِ.

وسُمِيَ ظَرفا لأنَّه لما كان محلًّا للفعل وموقع حُدوثِه، شُبِّه بالآنية الَّتي يوضعُ فيها الشَّيء ويقع فيها؛ فإنَّها تُسمَّى ظَرْفًا. وسمَّاه الكُوفيُّونَ بالمحَلِّ أو الصّفة؛ لأنَّه محلّ حُدوث الفعل.[4]

---

[1] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 198/2. وابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص210.

[2] ينظر: الأنباري، أسرار العَربية، ص141.

[3] عبد الله الجديع، المنهاج المختَصر، ص97.

[4] ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ج2، ص204. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص191. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1389.

ثانياً: أقسام المفعول فيه

1- ينقسم المفعول فيه إلى قسمين:

- **ظرف الزمان:** هو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان وقت وقوع الفعل مع ملاحظة معنى (في) في الكلام.

- **ظرف المكان:** هو الاسم المنصوب الذي يجيء لبيان مكان حدوث الفعل مع ملاحظة معنى في الكلام.

2- وينقسم الظرف من حيث المعنى إلى قسمين[1]:

- **المبهم:** وهو غير المحدد أو المعيّن، والمبهم من ظرف الزمان؛ ما دلّ على زمان غير محدّد، نحو: أمد، حين، وقت...ومنه قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر:42]، أمّا المبهم من ظرف المكان؛ هو كل اسم دلّ على مكان غير محدد، أي ليس له حدود واضحة، ومنه قوله تعالى:﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[يوسف:76]

- **المختص:** وهو المحدّد، والمختص من ظروف الزمان ما دلّ على زمان معيّن، مثل ساعة، شهر، يوم...ومنه ما أضيف من الظروف المبهمة إلى ما يزيل غموضها وإبهامها: مثل زمان الربيع، وقت العصر...منه قوله تعالى﴿ٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الحج: 29]، أمّا المختص من ظروف المكان: فهو كل اسم دلّ على مكان معيّن، وله حدود واضحة، نحو(المسجد، القفص...)، نحو: أصلي في المسجد كل صلاة، هذا الظرف يكون في أغلب أحواله مجروراً بحرف جر.

3- كما ينقسم الظرف من حيث الاستعمال: إلى متصرف وغير متصرف:

- **الظرف المتصرف:** هو الذي لا يلزم النصب على الظرفية، بل يتركها إلى حالات إعرابية أخرى بحسب العوامل الداخلة عليه؛ فظرف الزمان أو المكان المتصرّف هو الذي يجئ -ظرفاً أو غير ظرفٍ-حسب موقعه في الجملة، نحو: قط، وما لا يخرج عنها إلا في حالة تشبهها وهي الجر بالحرف مثل: عند.

[1] ينظر: ابن مالك، شرح ابن الناظم، ص308.

- **الظرف غير المتصـــرف:** هو الذي لا يفارق حالة النصـــب على الظرفية، نحو: يوم، شهر...فهي تستعمل ظرفاً، كقولك: صمت يوماً. وتستعمل غير ظرف كقولك: سرّني يوم قدومك.[1]

ثالثاً: أحكام المفعول فيه.

1 - كل أسماء الزمان تقبل النصـــب على الظَّرفيَّة، نحو: (اليوم، الأســبوع، الشَّــهر، العام، الوقت، الزَّمان، الصَّيف، الشِّتاء، الصَّباح، المساء، البُكرة، العَشيّ ...).

2 - أسماءُ المكانِ الَّتي تقبَلُ النَّصْبَ على الظَّرفية ثلاثةُ أنواعٍ:

أ- أسماءُ الجِهاتِ ومُلحقاتُها: (فَوق، تَحت، أعلى، أسفَل، يَمين، شِمال ...)، نحو: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم:24]

ب-أسماءُ مقاديرِ المساحاتِ، ك (فَرْسَخ، مِيل، بَريد، مِتْر)، نحو: (سِرْتُ مِيلاً).

ت-ما كان مَصوغاً من مصدر عامله، نحو: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ﴾[الجن:09]

هي جمعُ (مَقْعَد) وهو مصــدَرٌ مَصــوغٌ من نفْس ما صــيغَ منه الفِعْلُ (نَقْعُدُ)، فكِلاهما من القُعودِ، والمرادُ هُنا مكانُ القُعودِ، وكلمة (مقاعد) مفعول فيه منصــوب وعلامة نصــبه الفتحة الظاهرة.[2]

3- الذي **يعمل** في المفعول فيه هو؛ الفعل وشبهه، أي؛ الفعل، اسم الفاعل، اسم المفعول، المصدر، والصفة المشبهة بالفعل.

4- قد **ينوب** عن الظروف، فينصب على أنه مفعول فيه، خمسة:

- المصـــدر الدالّ على تعيين وقت- أو مقدار؛ وذلك يكثر في ظرف الزمان، ويقلّ في ظرف المكان؛ نحو سافرت طلوع الشمس.

- المضـاف إلى الظروف: ممّا دلّ على كلية أو جزئية نحو مشيت كل الفرسخ، وأراه بعض الأحيان.

---

[1] ينظر: ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص308. وأبو حيان، ارتشاف الضرب، ج3، ص 1392. والهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص176-177.

[2] ينظر: عبد الله العنزي، المنهاج المختصر، ص 98 -99.

- الصفة، نحو: صمت قليلا.
- اسم الإشارة، نحو: سرت ذلك اليوم سيراً سريعا.
- العدد المميز للظرف أو المضاف إليه نحو: مشيت ثلاثة أيام...[1]

وخلاصة ما قيل أنّ؛ المفعول فيه هو كل ظرف زمان أو مكان حدث فيه فعل تضمن معنى (في)، وكل من الزمان والمكان مختص أو مبهم؛ فالزمان المختص: ما دل على زمن معين، والمبهم: ما ليس كذلك. والمكان المختص: ما له حدود معينة. والمبهم: بخلاف ذلك

والظرف: إما متصرف أو غير متصرف؛ فالتصرف: ما يستعمل ظرفاً منصوباً وغير ظرف، وغير المتصرف: ما يلازم النصب على الظرفية أو شبهها وهو الجر بمن كأين وعند ولدن وقط وعوض وإذ وإذا وبينا وبينما. وكل الظروف صالحة للنصب عل الظرفية إلا المكان المختص فإنه يجر بـ(في).

الفرع الخامس: المفعول معه.

أولاً: تعريف المفعول معه

المفعول معه: «هو كل اسم فضلة بعد (واو) أريد بها التنصيص على المعية **مسبوقة بفعل**، أو **ما فيه حروفه** ومعناه، كـ (سرت والنيل)، (وأنا سائر والنيل)»،[2]وهو: «الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل».[3]

5- **يشترط في نصبِ ما بعد الواو**، على أنه مفعول معه، ثلاثة شروط:

- أَن يكون فضلةً؛ بحيثُ يصحُّ انعقادُ الجملةِ بدونه.
- أن يكونَ ما قبلَهُ جملةً؛ فان سبقه مفرد، كان معطوفاً على ما قبله.

[1] ينظر: الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، ص176-177.

[2] ابن هشام، شرح قطر الندى، ص231.

[3] ينظر: عبد الكريم الخضير، شرح الآجرومية، ج8، ص21.

- أن تكونَ (الواوُ)، التي تسبقه، بمعنى (مع)؛ فإن تعيّن أن تكون الواو للعطف، أو للحال؛ لعدم صحة المعية، فلم يكن ما بعدها مفعولا معه.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط (سار علي والجبلَ. وما لكَ وسعيداً؟ وما أنت وسليما.)[1]

6- أحكام ما بعد الواو: للاسم الواقع بعد الواو أربعة أحكام وجوب النصب على المعية، ووجوب العطف، ورجحان النصب، ورجحان العطف؛ وتفصيلها كالآتي:

- **وجوب النصب على المعية**: يجب النصب على المعية، ولا يجوز العطف، إذا لزم من العطف فساد في المعنى، نحو (سافرَ خليلٌ والليل) وإنّما امتنع العطف، لأنه يلزم منه عطف الليل على خليل، فيكون المعنى (سافر خليل وسافر الليل)، وهذا ظاهر الفساد (الليل) منصوب على أنه مفعول معه. فالواو واو المعية.

- **يجبُ العطف** (بمعنى أنه يمتنع النصبُ على المعيّة) إذا لم يَستكمل شروط نصبه الثلاثة المتقدمة.

- ويرجّح **النصب على المعيّة، مع جواز العطفِ، على ضَعفٍ، في موضعين**

- **أن يلزمَ من العطف ضعفٌ في التركيب**، نحو "جئتُ وخالداً." ويَضعُفُ أن يُقالَ "جئتُ وخالدٌ." والضعف إنما هو من جهة الصناعة النحوية الثابتة أصولها باستقراء كلام العرب.

- **أن تكونَ المعيّةُ مقصودةً من المتكلم**، فتفوت بالعطف، نحو (لا يغرك الغِنى والبطر.)، فإن المعنى المراد، كما ترى، ليسَ النهيَ عن الأمرينِ. وإنما هو الأول مجتمعاً مع الآخر. (فليس ومتى **ترجحَ العطف ضعف النصبُ على المعيّة**، ومتى ترجحَ النصبُ على المعيّة ضعُفَ العطفُ.[2]

7- كما أنّه:

[1] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص72-73.

[2] ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل، ج2، ص252. و: الاستراباذي، شرح الكافية، ج1، ص 518. و: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص74.

- لا يجوزُ أن يتقدّم المفعول معه على عاملهِ، ولا على مُصاحبهِ، فلا يقال (والجبل سار علي) ولا (سار والجبل علي)[1]
- كما لا يجوز الفصل بين المفعول معه وبين الواو، وإن كان بشبه الجملة.
- لا يجوز حذف الواو أبداً.[2]

والخلاصة أنه يتعين نصب الاسم بعد (الواو) على أنه مفعول معه إذا لم يصح عطفه على ما قبله، فإن صح، جاز الأمران، والعطف أرجح. ويتعين العطف أي عدم النصب بعد ما لا يقع الفعل إلا بالاشتراك.

وجملة القول في هذا المبحث، أنّ المفاعيل جمع لكلمة (المفعول)، وأقسامها خمسة: (المفعول به)، و(المفعول المطلق) يسمى أيضا بالمصدر (، والمفعول له) ويسمى أيضا بـــ(المفعول لأجله)، و(المفعول فيه) ويسمى أيضا (بالظرف)، والمفعول معه. وتعتبر المفاعيل في مباحث النحو، من الفضلات، أي أنّها فضلة على عناصر الجملة الأساسية (المسند والمسند إليه)، والفضلة متمّمة لمعنى الجملة. وحذفها لا يضرّ بالمعنى الأساسي للجملة.

أمّا في مباحث البلاغة فهي تعدّ في التركيب من القيود التي يقتضيها المعنى، لما لها من أغراض بيانية ودلالات بلاغية وما بينها من فروق لابد للبليغ المتذوق أن يراعيها في الكلام.

وتوضيح ذلك وتفصيله في المبحث الآتي.

[1] ينظر: الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص78.

[2] ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص310.

المبحث الثاني

الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية.

- المطلب الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به.
- المطلب الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق.
- المطلب الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول لأجله.
- المطلب الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه.
- المطلب الخامس: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول معه.

المبحث الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية.

ذكر ابن الشحنة رحمه الله في باب أحوال المسند:

وَالْفِعْلُ، بِالْمَفْعُوْلِ إِنْ تَقَيَّدَا، ... وَنَحْوِهِ؛ فَلِيُفِيْدَ أَزْيَدَا[1]

والمراد بـ «**الفعل**: وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما.

بالمفعول: متعلق، **بإن تقيدا**: أي إن تقيد الفعل وما أشبهه بالمفعول المطلق، أو المفعول به، أو فيه، أو له، أو معه. ونحوه: أي نحو المفعول؛ من الحال، والتمييز، والاستثناء فتقييده بذلك؛ لتربية الفائدة؛ كما أشار إليها الناظم بقوله:

فليفيد أزيدا: لأن الحكم كلما زاد خصوصا زاد غرابة، وكلما زاد غرابة زاد إفادة» .[2]

فقد أشار ابن الشِّحنَة إلى الغرض من التقييد بالمفاعيل، وهو زيادة الفائدة، ويسميه عامة البلاغيين تربية الفائدة، فذكر القزويني في التلخيص: «وأمّا تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة».[3]

وعليه فإنّ المفاعيل من القيود التي تقيّد الفعل، وتكسب الجملة إحكامًا دلاليًّا، فهي تحدُّ من الإطلاق فيها، إذ يكون وجودها في أغلب الاحيان ضروريًّا في النصّ، وسنحاول في هذا المبحث الكشف عن دلالاتها وجمالية نظمها، والكشف عن مسألة كون هذه المقيّدات تُعدُّ من الأدوات البلاغية، مع توضيح ذلك بنماذج مختارة من الذكر الحكيم.

---

[1] ابن الشحنة، منظومة مائة المعاني والبيان، ص36. ابن الشِّحْنة (ت 815 ه) هو فقيه ومؤرخ عربي من أبناء حلب، هو محب الدين محمد بن محمد بن محمود، أبو الوليد، ابن الشحنة الحلبي. ولي القضاء بحلب عدة مرات، واستقضي بدمشق والقاهرة. أشهر آثاره كتاب «الأمالي» في الحديث و«نهاية النهاية في شرح الهداية» في الفقه و«روضة المناظر في علم الأوائل والأواخر» في التاريخ .ينظر: الزركلي، الأعلام، ج 7، ص 44. والشوكاني، البدر الطالع، ج2، ص264.

[2] الطرابلسي، درر الفرائد المستحسنة، ص240.

[3] الخطيب القزويني، الإيضاح، ج1، ص88.

المطلب الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به.

للتقييد بالمفعول به أهمية في الجملة، إذ إن بعض الجمل لا يكتمل معناها، إلا بذكر المفعول به، فأهميته لا تقل عن أهمية الفاعل مادام الغرض من الجملة التعبير عن فكرة تامة، قد تتجاوز الحد الأدنى لبناء الجملة.

فيأتي التقييد بالمفعول لتربية الفائدة وتقويتها «لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة ».[1]ويظهر ذلك واضحاً إذا قلت :(درس الطلاب البلاغة)، فتنص على المفعول (البلاغة)، ولا تريد أن تخبر السامع مجرد (الدراسة) فحسب، فالغرض تعلق بذكر المفعول، قال الجرجاني: «فقد يذكر الفعل كثيراً، والغرض منه ذكر المفعول، مثاله أنك تقول: (أضربت زيداً؟) وأنت لا تنكر أن يكون كان من المخاطب (ضرب)، وإنما تنكر أن يكون وقع الضرب منه على (زيد)...».[2]

وتتباين أغراض التقييد بالمفعول به بتباين مقامه، من جهة ذكره أو حذفه.

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد عند ذكر المفعول به

«قد يذكر الفعل كثيراً، والغرض منه ذكر المفعول»،[3]ويختلف الغرض في ذكره باختلاف تقدّمه على الأصل، فالأصل في المفعول –كما ذكرنا سابقا– مجيئه متأخر على عامله، وهو ما سندرجه في فرع مستقل لكثرة أغراضه وتنوعها، ولعل الغرض الرئيس، والفائدة العامة من التقييد بالمفعول به هو التنصيص والتعيين، على من وقع عليه الفعل سواء كان نفياً أو إثباتاً:

أولاً: في حالة الإثبات، قد يكون ذكر المفعول به –في بعض الأحيان– أهم ما يريد المتكلم إيصاله إلى السامع، فيُذكر في الجملة لغرض من الأغراض، مثل قوله تبارك اسمه:

---

[1] التفتازاني، المطول، ص151.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص121.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

1) ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء:80]، ورد التقييد في الآية لفعل الطاعة؛ بالمفعولين (الرسول) و(الله) لتقييد صفة الطاعة وتخصيصها بالله والرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وفي ذلك ردّ على توهّم السامعين التفرقة بين الله ورسوله في أمور التشريع ، فأثبت أنّ الرسول في تبليغه إنّما يبلّغ عن الله ، فأمره أمرُ الله ، ونهيُه نهيُ الله ، وطاعتُه طاعةُ الله، وقد دلّ على ذلك كلّه قولُه : من يطع الرسول فقد أطاع الله، لاشتمالها على إثبات كونه رسولاً واستلزامها أنّه يأمر وينهى، وأنّ ذلك تبليغ لمراد الله تعالى ، فمن كان على بيّنة من ذلك أو كان في غفلة فقد بيّن الله له اختلاف مقامات الرسول.[1]

2) كذلك في قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:11]، ورد التقييد لفعل العبادة بالمفعول به (الله) لتخصيص العبادة لله وحده، وإخلاصها له تبارك اسمه.

3) وللأمر بالفرائض، في قوله عز وجل:﴿فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [المجادلة:13].

4) كما ورد التقييد بالمفعول به في سياق المدح، نحو قوله تعالى:﴿فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨﴾[التوبة:108]، في الآية الكريمة، قُيّد الفعل (يحبون) بالمفعول (**أَن يتطهّروا**)، وقيّد الفعل(يحب) بالمفعول(**المطهّرين**)، وفي ذلك مدح وثناء لأنصار رسول الله صلى الله عليه وسلم، الذين جعلوا طهورهم (الماء)، وصارت الطهارة خلقاً لهم ، فلو لم تجب عليهم لفعلوها من تلقاء أنفسهم، تقرباً إلى الله، وإرضاء محبة نفوسهم إياها، فوافق خلقهم ما يحبه الله، وكفى بذلك تنويها بزكاء أنفسهم.[2]

5) كما ورد التقييد في الآية؛ في تخصيص الحلال والحرام .نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة:275].

وعلى الرغم من اعتبار المفعول به فضلة في الجملة، إلا أنّ وروده في الجملة، يصل بذهن السامع إلى فهم وقوع الفعل وإيقاعه على التخصيص، وعدم وروده قد يؤدي إلى فهم دلالات تثير التساؤلات في كثير من الأحيان:

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص135.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ج11، ص33.

6) فمثلا في قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة:103]. في الآية قيّد الفعل(خذ) بالمفعول(صدقة) والمراد: خذ -يا محمد- من أموال هؤلاء الذين اعترفوا بذنوبهم فتابوا منها- صدقة تطهرهم، من دنس ذنوبهم، وتزكيهم بها.[1]فلولا تعدية الفعل (خذ) إلى المفعول به (صدقة)، لانصرف الذهن إلى السؤال عن وجه أخذ النبي -صلى الله عليه وسلم- من أموال المسلمين، فجاء المفعول به ليصرف الذهن عن ذلك السؤال، بل إنّ النص القرآني قيّد هذا الأخذ بعلتي التطهير والتزكية. وقيل: بهذه الآية فرضت الزكاة.[2]

7) وفي قوله عز وجلّ: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة:146].الشاهد في الآية تقييد الفعل (يعرفون) بالمفعول (أَبْنَاءَهُمْ)، أي: «يعرفون- يعني به علماءُ اليهود- أن أمر القبلة وتحول النبي - صلى الله عليه وسلم - من قِبلِ بيتِ المقدس إلى البيت الحرام حق كما يعرفون أبناءَهم»،[3]معرفة جلية، لا يشتبه عليهم أبناؤهم وأبناء غيرهم.[4] وقيل: «أنه سبحانه خص الأبناء دون الأنفس وهي ألصق، لأن الإنسان يمر عليه من زمنه برهة لا يعرف فيها نفسه، ولا يمر عليه وقت لا يعرف فيه ابنه».[5] فقيّد معرفتهم به -صلى الله عيه وسلم - بمعرفتهم أبناءهم من باب ازدواج الكلام وتشبيه أحد اليقينين بالآخر فتأمله.[6]

8) وفي قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾ [النساء:113]في الآية بيّن الله سبحانه وتعالى ما أنزله على رسوله الكريم صلى لله عليه وسلم بالمفعولين: (**الكتاب**) و(**الحكمة**)؛ واشتمال الآية على هذين القيدين يفيدان جملة من الدلالات، نذكر منها:

---

[1] ينظر: الطبري، جامع البيان، ج14، ص 454. والمختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من علماء التفسير، ج1، ص 203.

[2] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص 28. والرازي، مفاتيح الغيب، ج16، ص 133.

[3] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج1، ص 225.

[4] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 204.

[5] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج1، ص 223.

[6] ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، ج2، ص 62.

- إن من فضل الله عليك يا محمد وإحسانه، أن منّ عليك بنبوته، وأنزل عليك الكتاب؛ يعني القرآن، والحكمة أي؛ السنة، وعلمك بيان الدنيا والآخرة، وبين لك الحلال والحرام والأحكام الشرعية التي أنزلها، ليحتج بذلك على خلقه جميعا.[1]

- نسبة (الكتاب) القرآن الكريم إلى الله تعالى وحده، فهو خطاب لله تعالى إلى عباده وليس للرسول صلى الله عليه وسلم شأن في ذلك الإنزال البتة. وهذا رد على من يقول: أنّ القرآن هو من عند محمد -صلى الله عليه وسلم- من المستشرقين والعلمانيين ليطعنوا في الدين، فالإنزال مسنود إلى الله تعالى صراحة وقد تقيّد ذلك الإنزال بالكتاب والحكمة أي القرآن والسنة.

- عصمة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك أنه الحقّ سبحانه أنزل عليك (الكتاب) و(الحكمة) وأمرك بتبليغ الخلق، فلا يليق ألا يعصمك -سبحانه- من الوقوع في الشبهات والضلالات وأنت الأمين لهذه الرسالة.[2]فتأمل ما دلّ عليه هذين القيدين.

ثانياً: في **حالة النفي**، والتقييد عموما، «يكون لزيادة الفائدة، وتقويتها عند السامع لما هو معروف من أن الحكم كلما ازدادت قيوده ازداد إيضاحاً وتخصيصاً»[3]، وعليه فإنّ زيادة الفائدة واختلاف الغرض بالتقييد بالمفعول به، في حالة النفي، عنه في حالة الإثبات، راجع لزيادة قيد آخر للفعل وهو النفي، وإلاّ فهما سواء. قال الجرجاني: «واعلمْ أَنَّك إذا نظرْتَ وجَدْتَ الإثباتَ كالنَفْي فيما ذكرتُ لكَ، ووجدتَ النفيَ قد احتذاهُ فيه وتَبِعَه».[4]

9)ومثال ذلك في كتابه العزيز: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ١٥١﴾ [الشعراء:151]، قُيّد فعل (الطاعة) بحرف النفي(لا)، لسلب النسبة على وجه مخصوص،[5]كما وقيّد بالمفعول به (أمر

[1] ينظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج1، ص251. والشوكاني، فتح القدير، ج1، ص77. والألوسي، روح المعاني، ج5، ص114.

[2] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج3، ص11.

[3] الهاشمي، جواهر البلاغة، ص141.

[4] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص280.

[5] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص155.

المسرفين) لتعيين والتنصيص عليه، فنهى الله عز وجلّ عن صفة الطاعة المذمومة، وهي (طاعة أمر المسرفين)[1]

10) كذلك الأمر في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[إبراهيم:42].

عُلم ممّا تقدَّم أن التقييد بالمفعول به للأغراض التي سبقت، وتقييده إذا كان (في مقام الذكر)، أمّا إذا كان محذوف فيُفيد أغراضاً أخرى.

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية عند حذف المفعول به

يقول الجرجاني «إذا حذف -المفعول به- خصوصا، فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر»،[2] وإذا تقرر هذا الحذف فإنّه -حسب الجرجاني- فإنّ الفعل إذا أسند إلى فاعله، ولم يذكر له مفعول، فهو قسمان:

- **قسم أول:** يكون المفعول به **غير مقصود**، وعدم ذكره **ليس على نية التقدير**، كأنّه غير متعدي، وغرضه إثبات المعنى في نفسه للشيء على **الإطلاق** وعلى الجملة،[3] وهذا ما يعرف عند النحاة بالحذف **اقتصاراً**؛ حذف بغير دليل[4]، نحو قوله تعالى:

1) ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴿٤٣﴾﴾ [النجم:43]، «ولم يذكر مفعول (أضحك وأبكى) لأنّ القصد إلى الفعلين، لا إلى مفعوليهما، فالفعلان منزّلان منزلة اللازم، أي أوجد الضحك والبكاء».[5]

[1] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج19، ص176.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص153.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ج1، ص 153.

[4] ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ج2، ص611.

[5] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج27، ص143.

2) وفي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ٤٤﴾ [النجم:48]وقوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ٤٨﴾ [النجم:44]؛ والمراد: «هو الذي منه الإحياء والإماتة والغناء والاقناء. وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن تثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء، وأن تخبر بأن من شأنه أن يكون منه، أو لا يكون إلا منه، أو لا يكون منه، فإن الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى»[1]، ويدخل في هذا النوع من الحذف كثير في الفواصل القرآنية التي يكون القصد منها إثبات الفعل للفاعل دون النظر للمفعول وتعلقه به. وهو قسم غير متعلق بموضوع التقييد.

- **وقسم ثانٍ**: وهو القسم المتعلق بالتقييد، ويعرف عند النحاة بالحذف **اختصارا**،[2] وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ، ويجب تقديره لوجود قرينة دالّة عليه، ولوجود غرض دعا إلى ذلك الحذف وجعله أولى من الذكر، فهو مراد مقصود في المعنى، محذوف من اللفظ،[3]لأغراض منها:

1- **كون المفعول معلوماً بدلالة الحال:**

قد يكون المفعول به في الجملة مقصوداً، لكننا لا نذكره، لدلالة الحال عليه.[4]

- نحو قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥١﴾ [النور:51]، (سمعنا) قوله، (وأطعنا) أمره، إلا أنه حذف المفعول، لأن في الكلام دليلاً عليه من حيث مُدحوا به.

2- إن لم يتعلق بذكره غرض **لعدم إشغال الذهن بغير المقصود:**

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص 154.

[2] ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب، ج2، ص 611.

[3] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص93. والقزويني، الإيضاح، ج2، 154.

[4] ينظر: عباس حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، 278.

- ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴿٢٣﴾ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴿٢٤﴾﴾[القصص: 23- 24]، فحُذف المفعول به في(يسقون) والمحذوف في المعنى "مواشيهم "وامرأتان تذودان؛ سواءً كان إبلاً أو غنمًا، دون تحديد لما تذودانه؛ لأن المهم في الصورة إظهار ضعف المرأتيْن، والذي حمل موسى -عليه وعلى نبينا السلام – على مساعدتهما. ورأى ابن عاشور: أنّ «حذف مفعول (يسقون) **لتعميم** ما شأنه أن يسقى وهو الماشية والناس، ولأن الغرض لا يتعلق بمعرفة المسقي.. فيكون من تنزيل الفعل المتعدّي منزلة اللازم، وقيل الحذف هنا **للاختصار**...».[1]

3- **القصد إلى التعميم في المفعول مع الاختصار.**

- نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَىٰ دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ [يونس :25]،حُذف **مفعول** (يدعو) لقصد **التعميم**، أي يدعو كل أحد. والدعوة هي: الطلب والتحريض. وهي هنا أوامر التكليف ونواهيه فالدعوة على الاطلاق، عامة للبشر، ولا تختص بجنس دون غيره، ولا بطبقة دون طبقة، في حين أن الهداية ذكر فيها مفعول الفعل، وهو الاسم الموصول (**من**) مقيّدا بمشيئة الله، لأن الهداية هنا توفيق من الله، خاصة لمن شاء الله هدايته، وفي ذلك **إيجاز**.[2]

4- **الإيضاح بعد الإبهام:** كما في فعل المشيئة، وما يراد فها في المعنى، كالإرادة والمحبة،[3] إذا لم يكن في تعلقه بمفعوله غرابة.

- في قوله تبارك اسمه:﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿٢٩﴾﴾[الكهف:29]، إذ حذف مفعول المشيئة لقصد البيان بعد الإبهام لأن فعل المشيئة علم أن شيئاً تعلقت به

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج20، ص99.

[2] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج11، ص145. والقزويني، الإيضاح، ج2، ص 158.

[3] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 168.

المشـــيئة لكنه مبهم ، وعلم ذلك لما جاء جواب الشـــرط وعرف أنه الإيمان في الأول ، وفي الثاني الكفر ، لكن بشرط دل عليه إجمالاً، والجواب دلّ عليه تفصيلاً ، والبيان بعد الإجمال أوقع في النفس.[1]

5- **ومن الأغراض كذلك، توفر العناية على إثبات الفعل للفاعل**: فـــ «تجد أنّ المعنى يلزمك؛ ألا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه إلى لفظك والســـبب في ذلك أنّ تعديتك له توهّم ما هو خلاف الغرض؛ الذي هو إثبات الفعل للفاعل، لا أن تعلم التباســه بمفعوله، إضــافة إلى ذلك إرادة العموم في المفعول»،[2]و**دفع توهم غير المراد. كذلك تهيئة العبارة لوقوع الفعل على صـــريح لفظ المفعول**، إظهاراً لكمال العناية بوقوعه عليه، لما في ذلك من وقع وأثر عظيم في النفس، من وقوعه على ضمير.

وزاد القزويني[3]: أغراضاً نذكر منها:

6- **رعاية الفاصلة**، نحو قوله تعالى:﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾[الضحى:03].

7- **استهجان التصريح بذكره**.

- ومثال ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ۝٥١﴾ وحذف المفعول الثاني للفعل (اتخذتم) لظهوره وعلمهم به، ولشناعة ذكره وتقديره معبودا أو إلها، وبه تظهر فائدة ذكر من بعده لزيادة التشنيع.[4]

8- **الحذف لمجرد الاختصار**.

- وذلك نحو قَالَ تَعَالَىٰ:﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمْ ۖ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝١٤﴾ [السجدة:14]،حُذف مفعول الفعل (فذوقوا)، وتقدير الكلام؛ فذوقوا العذاب بما نسيتم لقاء يومكم هذا. والحذف لهذا الغرض كثير في القرآن.

9- وقد يكون الحذف لغرض **الاحتقار**.

---

[1] ينظر: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص156.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص157.

[3] ينظر: القزويني، الإيضاح، ج2، ص152-162.

[4] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج1، ص499.

- قال تعالى: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾ ،[المجادلة:21] التقدير؛ لأغلبن (الكفار) أنا ورسلي، فحذف المفعول؛ احتقاراً لشأن الكفار، أي: «كتب القوي العزيز أنه الغالب لأعدائه . وهذا قدر محكم وأمر مبرم، أن العاقبة والنصرة للمؤمنين في الدنيا والآخرة»[1].

وغيره ذلك من الأغراض، التي يحذف من أجلها المفعول به، فـ «ليس لنتائج هذا الحذف نهاية، فإنه طريق إلى ضروب من الصنعة، وإلى لطائف لا تحصى».[2]

الفرع الثالث: تقديم المفعول به.

«إنّ مخالفة الأصل في ترتيب بناء الجملة، واستخدامَ ما يجوز فيها بحسب استعمال العرب، هو في الغالب لغرض تأدية معنىً من المعاني، لا لمجرَّدِ استخدام احتمالات جائزة، باستثناء حالة الضرورة الشعريّة، أو حاجة توازن الجمل وتناسُقِها، ومراعاةِ السَّجْع أو القوافي، ضمن أغراضٍ جماليّةٍ في الكلام.

فتقديم المفعول به عن رتبته، ولا سيّما تقديمُهُ على الفعل الذي هو صَدْرُ الجملة الفعليّة ينبغي أن يكون لغرض»،[3] وهو الدلالة على أحد هذه الأغراض:

1- **التخصيص**: أي قصر الفعل المؤخر على معموله المقدم؛ بحيث لا يتعداه إلى غيره،[4] وذلك مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[الفاتحة:05]، تقدّم مفعول (نعبد) و (نستعين) في الآية، لقصد الاختصاص.[5] ومعناه «نخصك بالعبادة ألا نعبد غيرك ونخصك بالاستعانة لا نستعين بغيرك»،[6]إذ لا تصح العبادة إلا لله ولا تجوز الاستعانة إلا به سبحانه وتعالى.[7]

---

[1] ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج8، ص53.

[2] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ج1، ص 163.

[3] الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص146.

[4] البلاغة2-المعاني، جامعة المدينة العالمية، ص336.

[5] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص56.

[6]القزويني، الإيضاح، ج2، ص164. وينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص173.

[7]ينظر: السامرائي، لمسات بيانية، ص 32 . 33، ومعاني النحو، ج2، ص509.

- ومنه قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١٧٢﴾ [البقرة:172]، و المراد «إن كنتم تخصونه بالعبادة».[1]

- كذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ٥١﴾ [النحل:51]

(إيّاي): ضمير نصب مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به لفعل مضمر يفسره ما بعده. أي: ارهبوا إيّاي[2]، أي: «إن كنتم راهبين شيئاً فإيايَ ارهبوا فارهبوا لا غيرُ»،[3] وفي كلامه جلّ اسمه: «دعوة إلى الله الواحد الأحد، الذي يستحق العبودية، وهو الذي يخافه الملائكة، وهم أقرب الخلق إليه، فكيف لا يخاف ولا يرهب من هم دون الملائكة من خلقه؟»،[4]وفُهِم هذا الحصر من تقديم المفعول به...فوقع تأكيد النهي عن الشرك في الآية[5]، فلا يرهب الخلقُ إلا منه، وأن لا يرغبوا إلا في فضله وإحسانه[6] فقيّد "الرهبة" به وحده سبحانه فقط دون غيره.

2- **وقد يكون الغرض من تقديم المفعول به لرد الخطأ في التعيين:**[7]ويراد بذلك: «أنّ المخاطب يظن وقوع الفعل على مفعول معين، والغرض أنه واقع على غيره، كقولك: (زيداً عرفت)، لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً غير زيد، وتؤكد هذا بقولك: لا غيره».[8]

3- **وقد يكون الغرض من التقديم لرد الخطأ في الاشتراك:** وجاء في القرآن الكريم معتمداً على النفي، ومختصاً بالجمل الاستفهامية:[9]

---

[1]القزويني، الإيضاح، ج2، ص164. والزمخشري، الكشاف، ج1، ص214.

[2]ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج5، ص 313.

[3]أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج5، ص 119.

[4] عبد الكريم الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج7، ص 307.

[5] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج14، ص 174. والقدومي، التفسير البياني، ص103.

[6] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج20، ص 220.

[7] ينظر: القزويني، الإيضاح، ج1، ص111. والتفتازاني، المطول، ص198.

[88] السبكي، عروس الأفراح، ج2، ص145.

[9] ينظر: ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص312.

- ومنه قوله تبارك اسمه : ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ [الأنعام:14]، فالاستفهام الإنكاري واقع في الآية على معنى: «أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ ولياً. أأتخذ غير الله ولياً».[1]

- ومنه قوله تبارك اسمه: ﴿أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام:40]، «فقدّم المفعول (أغير الله) ليبين أن غير الله ليس جديراً بالدعاء».[2]

- ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: 50]، «فهنا لا ينكر عليهم ابتغاء الحكم، وإنما الذي ينكر عليهم هو ابتغاء حكم معين هو حكم الجاهلية بالذات».[3]

4- **وقد يفيد تقديم المفعول به مع الاختصاص، العناية بالمتقدم لأهميته**؛[4] كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم.[5]

- نحو قوله تبارك اسمه:﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ [المدثر:04].

- وقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام:84]، وتقديم (نوحاً)، ليس من باب التخصيص، إذ ليس معناه إنّنا ما هدينا إلا نوحاً، وإنّما هو من باب **المدح** و**الثناء**[6]، لأن سياق الآية يدل على مدح الأنبياء، والثناء عليهم ومنهم نوح (عليه السلام) لأنّه أولهم.

5- **ومن الأغراض التي يُقدّم المفعول به لأجلها: الاهتمام** المجرد عن التخصيص، نحو: (العلم لزمت)، فإن الأهم تعلق اللزوم بالعلم، **وقد يكون التقديم للتبرك وتعجيله وللاستلذاذ**، نحو: (محمداً عليه الصلاة والسلام أحببت)، وقولك: (قرآناً كريماً تلوت)، **وقد**

---

[1] ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص95. وعبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص168.

[2] ينظر: فضل حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 234.

[3] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص312.

[4] ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص85، والقزويني، الإيضاح، ج1، ص113. والتفاتا زاني، المطول، ص200.

[5] سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

[6] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص512.

يكون لموافقة كلام السامع، أو لتعجيل **المسرة**، نحو: خيراً تلقى، **أو العكس، لتعجيل المأساة**، نحو: شراً يلقى صديقك.[1]وهي من الأغراض التي ذكرها المصنّفون ولم أجد لها أمثلة في القرآن الكريم.

6- و قد يأتي التقديم **مراعاة لنظم الكلام**، كرعاية الفاصلة،[2]أو الوزن في الشعر، وجعلوا منه - قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠﴾[الضحى:09-10]. إلاّ أنّه لا يمكن عدّ رعاية الفاصلة بمفردها، من المقتضيات البلاغية التي يكون من أجلها فقط، التقديم والتأخير وغيرها من الأساليب، بل لابد أن يكون تابعاً لمعنى أراده القرآن الكريم.[3]

7- **وقد يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجب من حال المذكور**:[4]

- ومنه قوله تبارك اسمه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ﴾ [الأنعام:100]، حيث قدم المفعول الثاني (شركاء) على المفعول الأول (الجن)، والأصل (الجن شركاء)،[5]لأن المقصود التوبيخ، وتقديم الشركاء أفلح في حصوله.[6] ويمكن أن يكون تقديم (شركاء) على المفعول الأول (الجن)؛ لأن القصد الأول هو نفي الشرك، ولو قال: وجعلوا الجن شركاء لله، لفهم أن المستنكر جعلهم الجن شركاء، ولو جعلوا غيرهم، ما كان الأمر مستنكراً.[7]

- كذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا﴾ [الأنبياء:63]، في الآية تقدّم المفعول به (الهاء) على الفاعل، لأنّ ما أراده إبراهيم عليه السلام من قوله هذا هو تبكيت وتحقير لآلهتهم، وقيل أنّه قال ذلك مُتَهكِّمًا بهم، مظهرًا عجز أصنامهم على مرأى من الناس ما فعلت ذلك، بل فعله كبير الأصنام.

---

[1] ينظر: التافتازاني، المطول، ص200. والهاشمي، جواهر البلاغة، ص 172.

[2] ينظر: الهاشمي، جواهر البلاغة، ص172. و: عبد الفتاح لاشين، المعاني في ضوء أساليب القرآن، ص169.

[3] ينظر: حسن عباس، البلاغة فنونها وأفنانها، ص236.

[4] ينظر: الزركشي، البرهان، ج3، ص236، و: عباس حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 239.

[5] ينظر: الزجاج، إعراب القرآن، ج 2، ص689.

[6] ينظر: الزركشي، البرهان، ج3، ص236.

[7] ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص222. و: عباس حسن، البلاغة فنونها وأفنانها، ص 240.

وجملة القول فيما تقدّم ذكره؛ أنّ **الأغراض البلاغية من التقييد بالمفعول به** متعددة، ويعسر حصرها، إلاّ أنّها تشترك في الغرض الرئيس، والفائدة العامة، وهي التنصيص والتعيين، على من وقع عليه الفعل سواء كان نفياً أو إثباتاً. وتختلف وتتباين في مقام الذكر والحذف، وتقديم المفعول ومجيئه على الأصل. ولقد بدا ذلك واضحا جليّا من خلال النماذج التي درسناها في هذا المطلب.

المطلب الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق.

قد تُقيّد علاقة الإسناد بما يؤكد وقوع هذا الإسناد، أو يبين الصورة التي وقع عليها، أو يحدد عدد مرات وقوعه، ويكون هذا التقييد بالمفعول المطلق، فهو يُعرّف عند النحاة: بأنه المصدر المنتصب توكيدا لعامله، أو بيانا لنوعه، أو عدده، فتتعدد أغراض التقييد به وتتباين حسب أنواعه. وفيما يأتي بعض الشواهد القرآنية المختارة، والتي يظهر فيها جليّا هذا التباين في الأغراض.

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله

الفعل يدل على الحدث والزمن، في حين يدل المفعول المطلق المؤكد لعامله؛ المصدر، أو اسم المصدر، على الحدث المجرد،[1] إذ «المفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك»،[2] إذْ أنَّ الغرض من المصدر-المفعول المطلق- هو توكيد معنى عامله المذكور قبله.[3]

[1] ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص654. والأنباري، أسرار العربية، ص161. ومصطفى الشعيبي، أساليب التوكيد في القرآن الكريم، ص319.

[2] الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص323.

[3] ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، ص105. وعباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص207.

وعليه: فإنّ وظيفة المفعول المطلق المؤكد لعامله هي توكيد الحدث الذي تضـمنه معنى العامل. فالنحاة يرون أن التوكيد بالمفعول المطلق المؤكد للعامل، إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه.[1]

والتقوية تعني التشـديد، والتثبيت في النفس، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة،[2]والمراد من التقرير **دفع توهم المجاز**،[3] وخير مثال على ذلك:

1- قوله تعالى:﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤ ﴾ [النساء:164]، (تكليما)؛ **مفعول مطلق**.[4]ومسألة الكلام مما اختلف فيه العلماء وطال فيها كلامهم،[5] قال الفراء: «العرب تسمي ما يوصل إلى الإنسان كلاما بأي طريق وصل، و لكن لا تحققه بالمصدر فإذا حقق بالمصدر لم يكن إلا حقيقة الكلام».[6]ولفظة؛ (تكليما) تأكيد بالمصدر، دلالة على وقوع الفعل، على حقيقته لا على مجازه،[7]وهذا خلاف من يقول أن وقوع الكلام كان مجازا، من هنا نجد أن تقييد الفعل(كلّم) في الآية، جاء لإثبات معنى «دفع كون التكلم مجازا»،[8]ففي القيد رد على المبطلين من بعض الفرق، وفيه دلالة على تمييز موسى عليه السلام عن سائر الأنبياء والرسل، بالتكليم معه من دونهم [9]ولهذا يسمى موسى كليم الله.[10]وبهذا نصل إلى أن التكليم بين الله سبحانه وتعالى وموسى عليه السلام كان تكليما مباشرا، وهذا ما أوضحه وأكدّه ورود القيد؛ (تكليما) في الآية الكريمة.

---

[1] ينظر: ابن هشام النحوي، أوضح المسالك، ج2، ص.36. وابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص104. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج2، ص175. والأشموني، شرح الأشموني، ج2، ص325.

[2] ينظر: الخضري، حاشية الخضري، ج1، ص189.

[3] ينظر: السجاعي، حاشية السجاعي، ص168. والصبان، حاشية الصبان، ج2، ص116.

[4] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج2، ص 382.

[5] ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج2، ص 474.

[6] البغوي، تفسير البغوي، ج 2، ص312. و: الشوكاني، فتح القدير، ج 1، ص812.

[7] ينظر: ابن حيان، البحر المحيط، ص139. و: الدرويش، إعراب القرآن، ج2، ص 382.

[8] الشوكاني، فتح القدير، ج 1، ص812.

[9] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج11، ص109.

[10] ينظر: تفسير البيضاوي، ج1، ص 281.

2- كذلك في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلْجِبَالُ سَيْرًا ۝١٠﴾ [الطور:09-10]، فالمفعولان المطلقان (موراً، وسيراً)، جيء بهما لرفع احتمال المجاز، ودلا على وقوع الحدث حقيقةً[1]،أي تدور السماء وتضطرب، وتدوم حركتها بانزعاج، وعدم سكون. والجبال تزول عن أماكنها، وتسير كسير السحاب.[2]

3- وفي قوله عز وجلّ:﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة:55]،(جهرة) **مفعول مطلق**، لأنها مصدر جهر (أي؛ قرأ بصوت عال فهي بمثابة الذي يرى بالعين...)،[3]الجهرة: من نوع مطلق الرؤية، قال ابن عباس: حتى نراه علانية، وقال قتادة: عيانا. وقد تكون الرؤية غير جهرة كالرؤية في النوم، وكرؤية القلب، فإذا قيل: رآه جهرة، لم يكن إلا على رؤية العين **على التحقيق دون التخييل**.[4]كما تطلق ويراد بها العلم. مثل قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[الفرقان: 43]، أي: أعلمت. بينما في هدا الموضع جاءت كلمة (جهرة) لتنفي العلم فقط، وتطالب بالرؤية مجهورة واضحة يدركونها بحواسهم.[5] لأنهم كانوا على مذهبهم وراضين بسؤالهم، ومضاهين لهم في التعنت جهرة عيانا بمعنى؛ أرنا نره جهرة، بظلمهم بسبب سؤالهم الرؤية. ولو طلبوا أمرا جائزا لما سموا ظالمين ولما أخذتهم الصاعقة.[6] ومنه نخلص إلى أنّ المفعول المطلق المؤكد لعامله، يقوّي عامله ويثبته في النفس، فقد ورد في القرآن الكريم بكثرة، وفي سياقات مختلفة تحتاج إلى تأكيد عامله فيها، ورفع احتمال المجاز، وتثبيت الحدث في نفس السامع.

---

[1] ينظر: الزركشي، البرهان، ج2، ص396. و: أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، ص146.

[2] ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج4، ص242. و: السعدي، تفسير السعدي، ص80.

[3] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج1، ص105.

[4] ينظر: الواحدي، التفسير البسيط، ج2، ص538.

[5] ينظر: الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج1، ص346.

[6] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 585.

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين للنوع:

إنّ الغرض من المفعول المطلق المبين النوع، هو بيان نوع الحدث الذي دل عليه عامله زيادةً لما أفاد من التوكيد.[1]أما ما يتعلق بالتقييد بالمفعول المطلق المبين للنوع، فقد ورد في النص القرآني في سياقات يكون فيها **التحديد** ممكناً ومفيداً، لأنه يوضح أمراً يراد للإنسان معرفته تحديداً:

1- كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الأحزاب:33]، أي تبرجاً مثل تبرج النساء في الجاهلية الأولى؛ وهو ما قبل الإسلام[2]، أي: «لا تكثرن الخروج متجمّلات، أو متطيبات، كعادة أهل الجاهلية الأولى الذين لا علم عندهم، ولا دين».[3]

2- ومنه قوله تعالى: ﴿فَشَٰرِبُونَ شُرْبَ ٱلْهِيمِ﴾ [الواقعة:55]، (شرب) **مفعول مطلق**. وفي الآية الكريمة: **بيان** لزيادة العذاب، «أي لا يكون أمركم، أمر من شرب ماءا حارا منتنا فيمسك عنه، بل يلزمكم أن تشربوا منه مثل ما تشرب اليهم»،[4]وشبّه شربهم بشرب الهيم، و(الهيم) هي الإبل العطاش التي قد اشتد عطشها، وقيل: داء يصيب الإبل، لا تروى معه من شرب الماء،[5] أي، أنهم يقبلون عليه -الشراب الجهنمي- في سعار مجنون، أشبه بالإبل الهيم، أي العطاش، التي حُبست عن الماء أياماً، فإذا وردت عليه عبّت منه في نهم شديد،[6]وهذا أمر معروف عند الناس لذا شبه حالهم به، تعريفاً وتوضيحاً وبياناً لما ينتظرهم من العذاب.

3- كذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨ ثُمَّ إِنِّىٓ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ۝٩﴾ [نوح:8-9]، (**جهاراً**)؛ **مفعول مطلق**، على أنه مصدر من المعنى لأن الدعاء

---

[1] ينظر: الزركشي، البرهان، ج 2، ص401. و: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص323. و: السجاعي، حاشية السجاعي، ص167.

[2] ينظر: أبي السعود، تفسير أبي السعود، ج4، ص320.

[3] السعدي، تفسير السعدي، ص637.

[4] الرازي، مفاتيح الغيب، ج29، ص 415.

[5] ينظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير، ج4، ص256. و: السعدي، تفسير السعدي، ص797.

[6] الخطيب، التفسير القرآني، ج14، ص722.

يكون جهارا وغيره.[1] **و(إسراراً)؛ مفعول مطلق؛ وبيان لنوع** الدعوة،[2] والتقييد في الآيتين بالمفعولين: (جِهاراً) و(إسْراراً) فيه وجهان؛ أحدهما: أنه دعاهم في وقت سراً، وفي وقت جهراً. فكرّر -عليه السلام- صفة دعائه لهم، **بيانا وتأكيدا**. والمراد بـ(جهارا) علانية في المحافل، و(إسرارا) ما كان من دعاء الأفراد بينه وبينهم على انفراد، وهذا غاية الجد.[3] وفي ذلك بيان لأنواع الأساليب المختلفة التي اتخذها نوح -عليه السلام- في دعوته لهم،[4] فلم يترك سبيلا إلاّ فعله.

الفرع الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين لعدد عامله

والمفعول المطلق المبين للعدد، يجيء مصدراً يدلّ على عدد المرات، والغرض منه هو بيان عدد مرات حصول الحدث مع إفادة التوكيد،[5] لأن التوكيد لازم في المفعول المطلق مطلقاً،[6] خاصة إذا كان العامل في المفعول المطلق المبين للعدد من جنسه.

1- في قوله عز وجل: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا **دَكَّةً** وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة:14]، (دكة) مصدر مبين للعدد، دال على المرة الواحدة.

2- كذلك قوله تعالى: ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم **مَّيْلَةً** وَٰحِدَةً﴾[النساء:102]،

«وانتصب **(ميلة)** على المفعولية المطلقة **لبيان العدد**، أي شدة مفردة. واستعملت صيغة المرة هنا كناية عن القوة والشدة، وذلك أن الفعل الشديد القوي يأتي بالغرض منه سريعا دون معاودة علاج، فلا يتكرر الفعل لتحصيل الغرض، وأكد معنى المرة المستفاد من صيغة فعلة

[1] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج10، ص 223.
[2] المرجع نفسه، ج10، ص224.
[3] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص 373. و: الماوردي، النكت والعيون، ج6، ص 101.
[4] ينظر: الخطيب، التفسير القرآني، ج15، ص 1196.
[5] ينظر: الأزهري، شرح التصريح، ج1، ص323 و: السجاعي، حاشية السجاعي، ص167.
[6] ينظر: الصبان، حاشية الصبان، ج2، ص110. و: عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص208-209.

بقوله: واحدة تنبيها على قصد معنى الكناية لئلا يتوهم أن المصدر لمجرد التأكيد لقوله: فيميلون».[1]

أما إذا كان المفعول المطلق المبين للعدد من غير جنس عامله، فإنه يكون الغرض الرئيس منه هو؛ بيان عدد مرات حصول الحدث، ولا يكون توكيده قوياً، مثل توكيد غيره من أنواع المفعول المطلق.

1- كما قوله تعالى:﴿ قَالُوا۟ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا **ٱثْنَتَيْنِ** وَأَحْيَيْتَنَا **ٱثْنَتَيْنِ** ﴾ [غافر:11]، (اثنتين) **مفعول مطلق** ناب عدده عن المصدر أي: إماتتين اثنتين، وكذلك أحييتنا اثنتين،[2]ومعنى الآية: هو حكاية لمقولة من مقولات الكافرين، وهم في النار، إذ يمنّون أنفسهم بالخروج من النار، وبالعودة إلى الحياة الدنيا مرة أخرى ليؤمنوا بالله،[3] وفي ذلك إشارة إلى **عدد** الأدوار التي مرّ بها الإنسان.[4]

2- كذلك في قوله تعالى:﴿ سَنُعَذِّبُهُم **مَّرَّتَيْنِ** ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴿١٠١﴾ ﴾ [التوبة:101]، فالمفعول المطلق (**مرتين**)، يحتمل فيه: أن عذابهم عذاب في الدنيا، وعذاب في الآخرة، ففي الدنيا ما ينالهم من الهم والغم، والكراهة لما يصيب المؤمنين من الفتح والنصر، وفي الآخرة عذاب النار وبئس القرار.ويحتمل أن المراد سنغلظ عليهم العذاب ، ونضاعفه عليهم ونكرره.[5]

– إنّ ما ذكره النحاة المتقدمون وأجمعوا عليه؛ أنّ أنواع المفعول المطلق تنحصر في ثلاثة؛ (المؤكد لعامله، المبين لنوعه، المبين لعدده)، إلاّ أنّ من المحدثين من أضاف نوعاً رابعاً، وهو (المبين للمقدار[6])، واستشهد له بقوله عزّ وجل: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [النساء:40]، وهو ما ذكره ابن عاشور في تفسيره، حيث قال: «انتصب(مثقال ذرة) بالنيابة

[1] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص 187.
[2] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج8، ص 464.
[3] ينظر: الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج12، ص 1211.
[4] ينظر: ابن حيان، البحر المحيط في التفسير، ج9، ص 241.
[5] ينظر: السعدي، تفسير السعدي، ص329.
[6] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص579.

عن المفعول المطلق، أي لا يظلم ظُلما مقدّراً بمثقال ذرّة ، والمثقال ما يظهر به الثِّقَل، فلذلك صيغَ على وزن اسم الآلة ، والمراد به المقدار».[1]فيكون المفعول المطلق (مثقال)، مبيناً للمقدار، وليس مبيناً للنوع والعدد. وأضاف، ما دل على كلية المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء:129]وبعضيته، نحو:﴿بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[الحاقة:44].

-ومنه قوله تبارك اسمه:﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾[النساء:49]، وهذه المفاعيل ليست مؤكد لعاملها ولا مبين لنوعها ولا لعددها، وإنما هي مبين لمقدار العامل.[2] «فانتصب(**فتيلا**)على النيابة عن المفعول المطلق، لأنّه على معنى التشبيه، إذ التقدير: ظلماً كالفتيل، **أي بقَدْره**».[3]

والملاحظ أن الأمثلة التي ذكرناها في المبين للمقدار كلها ليست مصادر وإنما من باب النيابة وهذا لا يضير؛ لأن النائب عن المفعول المطلق، النائب عن المصدر، لا يخرج عند النحاة عن الأنواع الثلاثة التي ذكروها في أنواع المفعول المطلق، كما هو موضح في كتب النحو.[4] وفيما يلي مزيد بيان للنائب عن المصدر في فرع مستقل.

الفرع الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالنائب عن المفعول المطلق.

الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، ولكن قد يقوم مقامه ألفاظ معينة تنوب عنه وتدل على معناه، فتأخذ حكم المصدر في الإعراب،[5]ولهذه الألفاظ دلالات ومعان، لا يؤديها المصدر أحياناً. ولعلّه من أبرز أغراضه:

- **التوسع في المعنى**: فالإتيان بنائب المصدر قد يوسع المعنى توسيعاً لا يؤديه ذكر المصدر».[6]

1- ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾ [المزمل:08]

---

[1]ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص55. وينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص579.

[2]ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص579.

[3]ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج5، ص85.

[4]ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص578.

[5]ينظر: عبده الراجحي، النحو التطبيقي، ص 90.

[6]السامرائي، معاني النحو، ج2، ص584.

والتبتل: شدة البتل، وهو مصدر تبتّل القاصر الذي هو مطاوع بَتَّله (تبتل) وهو هنا للمطاوعة المجازية، يقصد من صيغتها؛ المبالغة في حصول الفعل حتّى كأنه فعله غيره به فَطاوعه، والتبتل: الانقطاع وهو هنا انقطاع مجازي، أي تفرغ البال والفكر إلى ما يرضي الله.[1]

فقد جيء بالفعل (تبتل)، ولم يجيء بمصدره، وإنما جيء بمصدر فعل آخر هو (التبتل)؛ لأن (تبتيلا) هو مصدر (بتّل)، مثل (تكلم تكليماً)، فجاء بالفعل (تبتل) وجاء بالمصدر من فعل آخر فجمع معنيين.[2]

2- وفي قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ **نَبَاتٗا** ١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ **إِخۡرَاجٗا** ١٨﴾[نوح:17-18]، (**نباتا**) اسم من (أنبت) ، عومل معاملة المصدر فوقع **مفعولاً مطلقاً** لـ(أنبتكم) للتوكيد ، ولم يجر على قياس فعله فيقال : إنباتاً ، لأن نباتاً أخف فلما تسَنى الإتيان به لأنه مستعمل فصيح لم يُعدل عنه إلى الثقيل كمالاً في الفصاحة، وأكد (يخرجكم) بالمفعول المطلق (**إخراجا**)لردّ إنكارهم البعث.[3]

وجملة القول أن أغراض التقييد بالمفعول المطلق، تختلف باختلاف نوعه، وتشترك في أن التوكيد ملازم له في جميع أنواعه لا ينفك عنه.

-من أغراض التقييد بالمفعول المطلق المؤكد لعامله، التقرير ودفع توهم المجاز، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة.

-من أغراض التقييد بالمفعول المطلق المبين لنوع عامله، التوضيح والبيان، فيذكر في سياقات يكون فيها التحديد مفيداً.

-والتقييد بالمفعول المطلق المبين للعدد، الغرض منه بيان عدد مرات حصول الحدث، إضافة للتوكيد.

---

[1] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج29، ص265-266.

[2] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص162.

[3] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج29، ص204-205.

-إنّ ما أجمع عليه النحاة المتقدمون، من أنّ أنواع المفعول المطلق، ثلاثة أنواع -سبق ذكرها- إلاّ أنّ السامرائي أضاف نوعا رابعاً وهو، المبين للمقدار.

-أبرز أغراض التقييد بالنائب عن المفعول المطلق، هو التوسع في المعنى.

- ويجدر بنا الإشارة إلى أن المفعول المطلق النائب عن الفعل، غير متعلق بموضوع التقييد، لأن التقييد إنما يقع للفعل، والفعل هنا محذوف، وإنما جيء بالمصدر ليقوم مقامه، فوظيفة المصدر هنا النيابة، وليس التقييد.

المطلب الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول لأجله.

المفعول لأجله أو المفعول له، هو المفعول الذي يُبَيِّن علّة الحدَث الذي اشتملت عليه الجملة، أو سبَبَهُ، أو الحكمة منه، أو الغرض منه، أو نحو ذلك.

ويؤتَى به لتقييد الحدَثِ ببيان علَّته أو سبَبِه أو الحكمة أو الغرض منه، ويدخل في هذا المفعل ما فيه معنى المفعول لأجله ولو لم يكن منصوباً، وهو المجرور منه بحرف جرّ مفيدٍ للتعليل، ويسمَّى المفعول لأجله غير الصّريح،[1] وقد ورد التقييد بالمفعول لأجله في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، نذكر، منها:

1- قوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ٣١ مَّتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ٣٢﴾[عبس:32]، (**مَتاعاً**)، **مفعول لأجله** أي فعل ذلك تمتيعا لكم [2]منفعة لكم، ولأنعامكم، والمعنى: إنّما خلقنا هذه الأشياء متعة ومنفعة لكم ولأنعامكم، واحتج به من قال: أن أفعال الله وأحكامه معللة بالأغراض والمصالح.[3]

2- -قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ﴾ [الحجرات:02].(أن) وما في حيّزها في موضع نصب على أنه **مفعول لأجله**، وقوله "**أن**

[1] ينظر: الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص455.

[2] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج10، ص 370.

[3] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج31، ص 47. والبغوي، تفسير البغوي، ج8، ص 339.

تحبط أعمالكم" إما علّة للنهي أي لا تجهروا خشية أن تحبط أو كراهة أن تحبط،[1] فمعنى الآية: «أن عدم الاحتراز من سوء الأدب مع النبيء صلى الله عليه وسلم بعد هذا النهي قد يفضي بفاعله إلى إثم عظيم».[2]

3- كذلك في قوله تعالى:﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[غافر:28]. "**أَنْ يَقُولَ**" **مفعول من أجله،**[3]وفي الآية «اسْتِفْهَامٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِنْكَار»،[4]«ويسأل عن قوله: ما علة دخول (أَنْ) هاهنا، وما موضعها من الإعراب؟ والجواب: أنها دخلت لتدل على أن القتل إنما كان من أجل الإيمان، ولو حذفت لم يدل على هذا، وإنما يدل على قتل رجل مؤمن لا من أجل إيمانه».[5]

- والتقييد بالمفعول له يكون على ضربين:

الفرع الأول: ما يكون علة يراد تحصيلها، أي أن العلة ليست موجودة في أثناء الفعل وإنما هي غاية مرادة.[6]

- نحو قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة:265]، كذلك قوله تبارك اسمه:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾﴾ [البقرة:207]، وفي قوله تعالى﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:264].

ف (ابتغاء، وتثبيتاً، ورئاء)، هي مفعولات لأجله[7] ، وهي غايات مطلوبة من الفعل، «فالمعَلِّلُ إذا ذكر الفعل، طلب المخاطب منه الباعث عليه، لما في النفوس من طلب الأسباب والغايات

[1] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج9، ص258.
[2] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج26، ص 221.
[3] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص 556.
[4] الرازي، مفاتيح الغيب، ج27، ص509.
[5] أبو الحسن المجاشعي، النكت في القرآن الكريم، ص432.
[6] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 229.
[7] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج1، ص307-409-410.

والأفعال الاختيارية، شاهداً أو غائباً، فإذا ذكر الباعث أو الغاية، وهو المراد من الفعل كان مخبراً بأن هذا هو مقصده وغايته والباعث له على الفعل، فكان اقتضاء الفعل اللفظي كاقتضاء الفعل الذي هو حدث له، فصح نصبه كما كان واقعاً لأجله».[1]

والفرع الثاني: أن تكون علة موجودة وهي كانت السبب في دفع الفاعل إلى الفعل، وهي حاصلة ولا يراد تحصيلها،[2] نحو قوله تعالى:

- ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النمل:55]، وقوله تبارك اسمه:﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت:25]، وقوله:﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ﴾ [القمر:14]، أي، فعلنا ذلك بهم جزاء كفرهم بآياتنا، وجحودهم بنعمائنا، وتكذيبهم برسولنا.[3] فـ(شهوة، مودة، جزاء)، **هي مفعول لأجله**،[4]وهي أسباب وباعث للقيام بالفعل.

- ويقدم المفعول له من أجل **الاهتمام والعناية**، نحو قوله تعالى﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الصافات:86]. «(إفكاً) مفعول له، وتقديره أتريدون آلهة من دون الله إفكاً، وإنما قدّم المفعول على الفعل للعناية، وقدم المفعول له على المفعول به؛ لأنه كان الأهم عنده أن يكافحهم بأنهم على إفك وباطل في شركهم».[5]

ومجمل القول أنّ المفعول له، «يقيد الفعل بما تضمنه من المعنى».[6]وهو علة الفعل، وهي إما علة **فاعلية**، أو **غائية**، وكلاهما ينتصب على المفعولية.[7]

---

[1] ابن القيم، بدائع الفوائد، ج2، ص112 -113.

[2] ينظر: السامرائي، معاني النحو، ج2، ص 229.

[3] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج27، ص185. والماوردي، النكت والعيون، ج5، ص413.

[4] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج9، ص 378.

[5] الزمخشري، الكشاف، ج4، ص50 -51.

[6] الشوكاني، إرشاد الفحول للشوكاني، ج1، ص 382.

[7] ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد، ج2، ص112.

وزبدة القول أن الغرض من التقييد بالمفعول لأجله هو التصريح وبيان وجه وقوع الفعل لأجله، ويؤتَى به لتقييد الحدَثِ ببيان علَّته أو سبَبِه أو الحكمة أو الغرض منه.

المطلب الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه

«وهو الظرف، ويؤتى به لتقييد وقوع الحدث الذي اشتملت عليه الجملة بزمَنٍ مُعَيّن، أو مكان مُعَيَّن...

ومع تربية الفائدة بقيدَي الزمان والمكان فقد يَقْصِد البليغ بهما أغراضاً بلاغيّة تدعو إليها مقتضيات الأحوال، كالتعريض، والمدح، والذمّ، والتلذُّذ بالذكريات، وغير ذلك ممّا يعسُرُ حصره، وتُلاحظ هنا أيضاً دواعي العنصر الذي يُراد الإعلام به من عناصر الجملة على ما سبق به البيان».[1]

الفرع الأول: أغراض التقييد بالمفعول فيه (ظرف زمان)

1. في قوله تبارك اسمه ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ١٦﴾ [يوسف:16]، إذ نصب (عشاء) على الظرف. (مفعولا فيه). ويبكون حال أي باكين فقد جاء ظرف الزمان (عشاءً) دالاً على مجيئهم في وقت العشاء ليلاً[2] وقيل: وإنما جاؤوا عشاءً يبكون ليكونوا أقدر على الاعتذار في الظلمة.[3]

2.وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيۡهِمۡۛ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗۛ يَتِيهُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾ [المائدة:26]، فيكون التحريم مقيدا بهذه المدة[4] فلبثوا أربعين سنة، في ستة فراسخ، يسيرون كل يوم جادين، حتى إذا سئموا، وأمسوا فإذا هم في الموضع الذي ارتحلوا منه[5]، فإذا مضت

[1] الميداني، البلاغة العربية، ج1، ص 455.

[2] ينظر: الصابوني، صفوة التفاسير، ج2، ص40.

[3] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج5، ص 288. والقرطبي، الجامع، ج9، ص98.

[4] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج2، ص449.

[5] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج11، ص258.

الأربعون كان ما كتب»[1]، وقيل: أنها منصوبة بقوله يتيهون في الأرض أي بقوا في تلك الحالة أربعين سنة، وأما الحرمة فقد بقيت عليهم وماتوا، ثم إن أولادهم دخلوا تلك البلدة[2]، ولعل الحكمة في هذه المدة أن يموت أكثر هؤلاء الذين قالوا هذه المقالة، الصادرة عن قلوب لا صبر فيها ولا ثبات، بل قد ألفت الاستعباد لعدوها، ولم تكن لها همم ترقيها إلى ما فيه ارتقاؤها وعلوها، ولتظهر ناشئة جديدة تتربى عقولهم على طلب قهر الأعداء، وعدم الاستعباد، والذل المانع من السعادة».[3]

3.وفي قوله جلّ وعلا: ﴿ يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ۝١٢ يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ۝١٣ ﴾ [الذاريات:12-13]، **يوم مفعول فيه ظرف زمان** متعلق بفعل محذوف تقديره يقع أو يجيء[4]،(يَوْمَ هُمْ) أي: يكون هذا الجزاء في يوم هم:(عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ فيه) أي: يُعذبون ويحرقون ويُنضجون بالنار كما يفتن الذهب بالنار، ومجاز لفظة (عَلَى) يوم هم موقوفون على النار[5]،أي: يوم يفتن هؤلاء على النّار، وهو جواب سؤالهم: أيّان يبعثون؟[6].قال الزجاج: نصبوا يَوْمَ على الظرف من مقدر تقديره: هو كائن يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ ونحو هذا».[7]

4.يحتمل وجهين أحدهما: أن يكون جوابا عن قولهم أيان يقع وحينئذ كما أنهم لم يسألوا سؤال مستفهم طالب لحصول العلم كذلك لم يجبهم جواب مجيب معلم مبين ... يوم هم على النار يفتنون مقابلة استهزائهم بالإيعاد لا على وجه الإتيان والثاني: أن يكون ذلك ابتداء كلام تمامه» [8]

هو جواب لهذا السؤال الإنكاري الذي سألوه بقولهم: (أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ؟)[9] ..

---

[1] الزمخشري، الكشاف، ج1، ص622.

[2] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج11، ص335.

[3] السعدي، تفسير السعدي، ص228. وينظر: الخطيب، التفسير القرآني، ج3، ص1071.

[4] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج9، ص304.

[5] ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج24، ص 518.

[6] ينظر: الجرجاني، درج الدرر، ج2، ص592.

[7] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص173.

[8] الرازي، مفاتيح الغيب، ج28، ص164.

[9] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج14، ص 8.

فكان الجواب: سيعرفونه (يوم هم على النار يفتنون) أي يحرقون فيها ويقلّبون على جمرها...وأصل الفتن، عرض الذهب وغيره على النار، ليظهر ما فيه من خبث..

وقد عدل عن الخطاب إلى الغيبة، إبعادا للمشركين عن مقام الحضور، وطردا لهم من مقام أهلية الاستماع إليهم، والرّد عليهم..[1]

وجملة يوم هم على النار يفتنون جواب لسؤالهم جرى على الأسلوب الحكيم من تلقي السائل بغير ما يتطلب إذ هم حين قالوا: أيان يوم الدين، أرادوا التهكم والإحالة فتلقي كلامهم بغير مرادهم لأن في الجواب ما يشفي وقع تهكمهم[2]

الفرع الثاني: أغراض التقييد بالمفعول فيه (ظرف مكان)

1. قال تعالى: ﴿فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ٢٤﴾ [المائدة:24].

ها: حرف تنبيه، هنا: اسم إشارة ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ (قاعدون)، وقولهم هذا؛ دليل على أنهم خارت طباعهم فلم يقدروا على النهوض معه للقتال ... بل أقاموا حيث كانت المحاورة بين موسى وبينهم.[3] وأرادوا بالقعود عدم التقدم لا عدم التأخر...أي ملازمون مكاننا في مقام النفس معتكفون على الهوى واللذات[4]، والظاهر أنهم قالوا ذلك: استهانةً بالله وبموسى عليه السلام[5].فقيّد فعل (القعود) بالمكان الذي أشاروا إليه. فعوقبوا بالقعود، فصاروا كلما ساروا يوما أمسوا في المكان الذي أصبحوا فيه.[6]

2.ومنه قوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنًاۚ إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ﴾ [الإسراء:23]،

[1] ينظر: الخطيب، التفسير القرآني، ج13، ص507.
[2] ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج26، ص 344.
[3] ينظر: ابن حيان، البحر المحيط، ج4، ص 221.
[4] ينظر: الألوسي، روح المعاني، ج3، ص 278.
[5] ينظر: التفسير الوسيط – مجمع البحوث، ج2، ص 1049.
[6] ينظر: ابن حيان، البحر المحيط، ج4، ص224.

فتقييد الفعل (يبلغن) بالمفعول فيه – ظرف المكان – (عندك) أفاد فوائد كثيرة منها لفت نظر الابن إلى تلك المسؤولية التي تلقى على عاتقه تجاه أبويه عند الكبر هما الأمانة (عند الابن)، عليه أن ينهض للمحافظة على هذه الأمانة والقيام بواجبها خير قيام،[1]وقيل في معنى (عندك) «هو أن يكبرا، ويعجزا وكانا كلاً على ولدهما لا كافل لهما غيره، فهما عنده في بيته وكنفه».[2]

3. ومنه قوله تبارك اسمه ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [النحل:26]، في هذه الآية قيد الفعل (خر) بالقيد (من فوقهم) فالفعل (خر) يؤدي (أصل المعنى المراد منه) إذ السقف لا يخر ضرورةً إلا من فوق وتقييده الفعل بهذا القيد (من فوق)، له فائدة معنوية لا تتحقق إلا بذكره فهو يخيل من جهة صورة الفزع الذي حل بهؤلاء الظالمين عند الانتقام منهم فمشهد السقف وهو يخر يثير الرعب والفزع ، لا في نفوس من يخر عليهم فحسب بل في نفوس كل من يتخيله.[3]

4. كما يدل من جهة أخرى على أن مكر هؤلاء الكافرين هو سبب مصيرهم السيئ فهذا المكر الذي تسلحوا به، ولاذوا بحصنه واستظلوا بظله كان هو دون أن يشعروا سبب ما حل بهم من عذاب ودمار.[4]

وجملة ما يدور عليه التقييد بالمفعول فيه، تحديد زمن حدوث الفعل أو مكانه، ومن الأغراض إرادة أن يطلع الحاضرون على الزمان المخصوص للفعل أو مكانه، وأما ترك **التقييد بالمفعول فيه**، فلأغراض بلاغية منها: لمجرد الاختصار حيث اقتضاه المقام كالضيق أو الضجر من المتكلم، أو خوف سآمة السامع،[5] أو للإبهام،[6] كالرغبة في ألاّ يطّلع الحاضرون على الزمان المخصوص

---

[1] ينظر: حسن طبل، علم المعاني تأصيل وتقييم، ص137.

[2] الزمخشري، الكشاف، ج2، ص75. وينظر: القرطبي، جامع الأحكام، ج 10، ص156-157. والبيضاوي، تفسير البيضاوي، ج3، ص252. والصابوني، صفوة التفاسير، ج2، ص139.

[3] ينظر: ابن الأثير، المثل السائر، ج2، ص283. حسن طبل، علم المعاني تأصيل وتقييم، ص137.

[4] ينظر: الصابوني، صفوة التفاسير، ج2، ص109. وحسن طبل، علم المعاني تأصيل وتقييم، 137.

[5] ينظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج2، ص34.

[6] ينظر: أحمد بن يعقوب، مواهب الفتاح، ج2، ص34، وبسيوني عبد الفتاح، من بلاغة النظم العربي، ص242.

للفعل أو مكانه،[1]وقد يكون المانع من التقييد بالمفعول فيه عدم العلم بالقيد.[2]وقد يكون ترك التقييد؛ الغرض منه خوف فوات المدة والفرصة، أو لاقتضاء المعنى له.

المطلب الخامس: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول معه.

الغرض من ذكر المفعول معه، التقييد والتخصيص على وجه يفيد المعية والمصاحبة، فالمفعول معه يعمل على تقييد المعنى من خلال تحديد الدلالة المستقرة في الذهن وتخصيصها، فتتجه دلالة الجملة نحو تقييد المعنى وتخصيصه بالمصاحبة، ويبتعد عن الدلالة العامة التي لا تؤدي ما يؤديه التقييد بالمفعول معه من تضييق إطلاق المعنى.[3] ومثال ذلك:

1. قوله عز وجل:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعٗا وَمِثۡلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفۡتَدُواْ بِهِۦ مِنۡ عَذَابِ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنۡهُمۡۖ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٣٦﴾ [المائدة:36]، (**مثله معه**) في الآية الكريمة في وجه من وجوه إعرابها **مفعول معه**[4].والمراد: أنهم على – الفرض والتقدير – لو كان لهم ما في الأرض جميعا، من ذهبها وفضتها ولؤلؤها وحيواناتها وأشجارها وزروعها وجميع أوانيها وأثاثها **ومثله معه**، ثم بذلوه يوم القيامة ليفتدوا به من العذاب وينجوا منه، ما قُبل منهم، ولا أغنى عنهم من عذاب الله شيئا،[5]وهذا تمثيل للزوم العذاب لهم، وأنه لا سبيل لهم إلى النجاة منه بوجه.[6]

2. قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا ٦٨﴾ [مريم:68] (الشياطين) في الآية الكريمة، في وجه من وجوه إعرابها، تعرب؛ **مفعول**

[1] ينظر: التافتازاني، مختصر المعاني، ص88. والمطول، ص152.

[2] ينظر: بسيوني عبد الفتاح، مواهب الفتاح، ج2، ص34. والتافتازاني، المطول، ص152.

[3] ينظر: الرضي، شرح الكافية للرضي، ج1، ص194 -195. والسامرائي، معاني النحو، ج2، ص667.

[4] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج2، ص468.

[5] ينظر: السعدي، تفسير السعدي، ص726.

[6] ينظر: الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 629.

معه،[1]على اعتبار (**الواو**) بمعنى (**مع**)، أقسم الله تعالى- وهو أصدق القائلين – بربوبيته، ليحشرن هؤلاء المنكرين للبعث، هم وشياطينهم فيجمعهم لميقات يوم معلوم.[2]

3. **قَالَ تَعَالَى:** ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس:71]، (الواو) **للمعية**، و(شركاءكم) **مفعول معه،**[3]والمراد بالشركاء في هذه الآية؛ الأنداد من دون الله،[4]فكأنه يقول لهم أجمعوا كل ما تقدرون عليه من الأسباب التي توجب حصول مطلوبكم ثم لم يقتصر على ذلك بل أمرهم أن يضموا إلى أنفسهم شركائهم الذين كانوا يزعمون أن حالهم يقوى بمكانتهم وبالتقرب إليهم[5]،وأمره إياهم بإجماع أمرهم دليل على عدم مبالاته بهم ثقة بما وعده ربه من كلاءته وعصمته[6]. فكان الفعل مقيداً بالمفعول معه مقيداً من حيث بيان المصاحبة

4. **قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ [الحشر:09] ،ف"**الإيمان**" في الآية الكريمة في وجه من وجوه إعرابه **مفعول معه** منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والواو التي سبقت الكلمة هي واو المعية، وهو الوجه الأرجح لأن المعنى أن الأنصارَ تبوّؤوا الدار والإيمان معًا فجمعوا بين الحالتين قبل المهاجرين.

5. **قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَصَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ وَٱلۡهَدۡيَ مَعۡكُوفًا﴾ [الفتح:25] في هذه الآية تُعرب كلمة (الهدي) **مفعولًا معه** منصوبًا، والواو التي تسبقها هي واو المعية، وذلك في أحد وجوه إعرابها،[7]ويكون المعنى أنهم صدّوكم مع الهَدي عن المسجد الحرام.

---

[1] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج6، ص132.

[2] ينظر: السعدي، تفسير السعدي، ص498.

[3] ينظر: الدرويش، إعراب القرآن، ج4، ص 277.

[4] ينظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج3، ص 132.

[5] ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج17، ص 285.

[6] ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج6، ص88.

[7] ينظر: الدرويش، إعراب، ج9، ص 248.

وتحصيل الكلام أنّ التقييد بالمفعول معه، يفيد معنى المعية والمصاحبة. «والمفعول معه معناه تقييد الفعل بتلك المعية نحو ضربته وزيدا، فيفيد أن ذلك الضرب الواقع على المفعول به مختص بتلك الحالة التي هي المصاحبة بين ضربه وضرب زيد».[1]

وفي ختام هدا المطلب، يمكننا أن نستخلص، أنّ الغرض من التقييد **بالمفعول معه**، التنصيص على المعية، والتخصيص على وجه المصاحبة. ففائدة المصاحبة أو المعية هي التي تقيد المعنى، وتقلل من شيوعه وتخصصه وتحدّ من إطلاقه.

[1] الشوكاني، إرشاد الفحول، ج1، ص 382.

الخاتمة

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وكماله وعظمته، وواسع علمه، وبالغ قدرته، فله الحمد في الأولى والآخرة، وله الحكم وإليه المرجع والمآل، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين. وبعد:

وبعد أن وفقني الله لإنهاء هذا البحث، خلصت منه إلى عدة نتائج مهمة وبعض التوصيات:

أولاً: النتائج.

1. الإطلاق والتقييد وصفان للحكم، فالإطلاق أن يقتصر في الجملة على ذكر (المسند والمسند إليه)، حيث لا غرض يدعو إلى حصر الحكم، ضمن نطاق معين بوجه من الوجوه، وقد يكون الغرض والقصد من الجملة الإطلاق والتعميم. والتقييد أن يزاد على المسند والمسند إليه، شيء يتعلق بهما، أو بأحدهما، مما لو أغفل لفاتت الفائدة المقصودة من الكلام، أو كان الحكم كذباً

2. الغرض من التقييد؛ عموماً –حسب البلاغيين–، لتربية الفائدة، والقيود عند الجرجاني عنصر مهم أصيل من عناصر نظم الكلام، شأنها في ذلك شأن ركني الإسناد، فلا فرق عنده بين القيود وبين ركني الجملة، فكل جزء في التركيب عمدة، ولا يمكن الاستغناء عنه، وبها تتمايز التراكيب وتتفاوت درجة بلاغتها، ولو أسقط لذهبت المزية، وغابت البلاغة، فعلّو درجة الكلام لا يكون إلاّ بما حول التراكيب من قيود، فلا أقول إنها لتربية الفائدة، وإنّما أقول هي أصل الفائدة.

3. المفاعيل الخمسة كلّها من المقيدات، التي تعمل على تخصيص جهات الفعل المختلفة، من حيث وقوع الحدث المتضمّن فيه على جهة معينة، بأن يكون الفعل متعديا، فيكون المفعول به؛ تقيداً لجهة وقوع الفعل، ومن حيث تقييد زمان حدوث الفعل أو مكانه، فيكون المفعول فيه، وهو الظرف تقييداً لهذه الجهة، ومن حيث بيان عدد مرات حدوثه أو نوعه، فيكون المفعول المطلق المبين للعدد، أو المبين للنوع. أما المفعول المطلق المؤكد للفعل، فهو أشبه بالتوكيد اللفظي، فإلصاق الفعل بالمفعول، أو وقوعه لأجله، أو فيه أو معه، أي بمصاحبته، هو تقييد الجهة المرادة للفعل.

4. الأغراض من التقييد بالمفعول به متعددة، إلاّ أنّها تشترك في الغرض الرئيس، والفائدة العامة، وهي التنصيص والتعيين، على من وقع عليه الفعل سواء كان نفياً أو إثباتاً. وتختلف وتتباين في مقام الذكر والحذف، وتقديم المفعول ومجيئه على الأصل.

التقييد بالمفعول به المحذوف على نية تقديره، أو ما يسمى الحذف اختصاراً، هو الحذف المتعلق بموضوع التقييد، أمّا الحذف دون تقدير مفعول به للفعل، وهو الحذف اقتصاراً، غير متعلق بهذا الموضوع، وإنّما يراد بحذفه الإطلاق.

– أغراض التقييد بالمفعول به المحذوف على نية التقدير، متنوعة وعديدة، منها: كون المفعول معروف بدلالة الحال، وتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل، والقصد إلى التعميم في المفعول مع الاختصار، والإيضاح بعد الإبهام، دفع توهم غير والمراد، واستهجان التصريح بذكره، ورعاية الفاصلة، وقد يكون الغرض من التقييد بالمفعول به المقدّر، غير مصرّح به لمجرد الاختصار.

5. تختلف أغراض التقييد بالمفعول المطلق باختلاف نوعه، وتشترك في أن التوكيد ملازم له في جميع أنواعه لا ينفك عنه.

–من أغراض التقييد بالمفعول المطلق المؤكد لعامله، التقرير ودفع توهم المجاز، وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة.

–من أغراض التقييد بالمفعول المطلق المبين لنوع عامله، التوضيح والبيان، فيذكر في سياقات يكون فيها التحديد مفيداً وقصوداً.

–والتقييد بالمفعول المطلق المبين للعدد، الغرض منه بيان عدد مرات حصول الحدث، إضافة لغرض للتوكيد.

–إنّ ما أجمع عليه النحاة المتقدمون، من أنّ أنواع المفعول المطلق، ثلاثة أنواع –سبق ذكرها– إلاّ أنّ السامرائي أضاف نوعا رابعاً وهو، المبين للمقدار.

–أبرز الأغراض البلاغية للتقييد بالنائب عن المفعول المطلق، هي التوسع في المعنى.

6. التقييد بالمفعول له، لغرض التصريح بالعلة التي لأجلها وقع الفعل، وهذه العلة أما علة مراد تحصيلها لعدم وجودها في أثناء الفعل فهي (علة غائية)، أو علة حاصلة فهي (علة فاعلية)، وهي التي دفعت الفاعل للفعل.

7.الغرض من المفعول فيه هو تقييد زمان أو مكان الحدث الذي تضمنه الفعل.

8.يعبّر المفعول معه عن معنى التقييد والتخصيص على وجه المصاحبة والتنصيص على المعية. وهو معنى يفيده كل من الواو والاسم المنصوب بعدها، ففائدة المصاحبة هي التي تقيد المعنى، وتقلل من شيوعه وتخصصه وتحدّ من إطلاقه.

ثانياً: التوصيات.

-أن يجد موضوع (التقييد والإطلاق) في مجال البلاغة القرآنية، اهتماما أكثر، لمعرفة فوائدهما وأثرهما في المعنى وبلاغة القرآن وإعجازه.

-التقييد باب واسع من أبواب المعاني، لا يخص المفاعيل فقط، فهناك العديد من البحوث التي يمكن أن تُدرَس في هذا الباب.

وأخيرا فإنّ ما سردناه من أمثلة ونماذج في هذه الدراسة، بيّن ما للتقييد من أغراض ودلالات عديدة، فهي خير شاهد على أنّ العلم بمرامي القرآن بحر زاخر، لا ساحل له، وأنّه لو عكف الخلق جميعا أولهم وآخرهم إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين، على أن يقضوا عجائبه أو يحصوا غرائبه ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية (برواية حفص عن عاصم)

الآية	السورة	الآية	الصفحة
﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ﴾	العلق	2-1	أ
﴿ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ ﴾	لقمان	12	ز
﴿وَٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مِّن قَبۡلِ أَن يَتَمَآسَّاۚ ﴾	المجادلة	03	09
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٍ أَن يَقۡتُلَ مُؤۡمِنًا إِلَّا خَطَـٔٗاۚ وَمَن قَتَلَ مُؤۡمِنًا خَطَـٔٗا فَتَحۡرِيرُ رَقَبَةٖ مُّؤۡمِنَةٖ ﴾	النساء	92	10
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ ﴾	المائدة	01	10
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ۝٧ ﴾	الفاتحة	07	10
﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ۝٥ ﴾	الضحى	05	10
﴿ وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعَذَابِ ۝١٦٥ ﴾	البقرة	165	11
﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٞ رَّحِيمٞ﴾	البقرة	143	11
﴿ وَٱلطُّورِ ۝١ ﴾	الطور	01	13
﴿ فَأَشَارَتۡ إِلَيۡهِۖ قَالُواْ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ۝٢٩ ﴾	مريم	29	13
﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ۝٤ ﴾	المسد	04	13
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ ﴾	الفاتحة	7-6	13
﴿ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ۝٣٠ ﴾	الحجر	30	14

﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	البقرة	35	14
﴿ ۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ﴾	المائدة	97	15
﴿ وَإِن يَسۡتَغِيثُواْ يُغَاثُواْ بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ﴾	الكهف	29	15
﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	الأنعام	149	15
﴿ فَإِنۡ عَصَوۡكَ فَقُلۡ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تَعۡمَلُونَ ٢١٦ ﴾	الشعراء	226	15
﴿ أَلَمۡ يَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقۡبَلُ ٱلتَّوۡبَةَ عَنۡ عِبَادِهِۦ﴾	التوبة	104	16
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ٥٨ ﴾	الذاريات	58	16
﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ ﴾	الفاتحة	06	19
﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا ﴾	البقرة	22	19
﴿ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا ١٠٦ ﴾	المائدة	106	19
﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ١ ﴾	الكوثر	01	19
﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ ﴾	الفاتحة	05	19
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ ﴾	البقرة	67	20
﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣ ﴾	الضحى	03	20
﴿ فَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾	الأنعام	149	20
﴿ أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعۡلَمُونَ ﴾	البقرة	13	20
﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولٗا ﴾	الفرقان	41	20
﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ﴾	الضحى	07	20
﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾	الأعراف	143	21
﴿ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾	العنكبوت	55	21

﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	البقرة	124	21
﴿ وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَۚ ﴾	المدثر	31	21
﴿ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ ﴾	آل عمران	192	21
﴿ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم ﴾	يس	31	22
﴿ وَكَمۡ أَرۡسَلۡنَا مِن نَّبِيّٖ ﴾	الزخرف	06	22
﴿ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرٗا ﴾	الإسراء	111	23
﴿ صُنۡعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ أَتۡقَنَ كُلَّ شَيۡءٍۚ ﴾	النمل	88	23
﴿ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ ﴾	النور	04	26
﴿ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ﴾	البقرة	19	29
﴿ ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا ﴾	الزمر	42	31
﴿ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ ﴾	يوسف	76	31
﴿ ٱللَّهُ يَحۡكُمُ بَيۡنَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	الحج	29	31
﴿ قَدۡ جَعَلَ رَبُّكِ تَحۡتَكِ سَرِيّٗا ﴾	مريم	24	32
﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقۡعُدُ مِنۡهَا مَقَٰعِدَ ﴾	الجن	09	32
﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ ﴾	النساء	80	39
﴿ قُلۡ إِنِّيٓ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ ٱللَّهَ مُخۡلِصٗا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾	الزمر	11	39
﴿ فَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾	المجادلة	13	39
﴿ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ ١٠٨ ﴾	التوبة	08	39
﴿ خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾	التوبة	103	40
﴿ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمۡۖ ﴾	البقرة	146	40
﴿ وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ ﴾	النساء	113	40

﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ١٥٠ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ١٥١﴾	الشعراء	150-151	41
﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمۡ لِيَوۡمٖ تَشۡخَصُ فِيهِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ ٤٢﴾	إبراهيم	42	42
﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ٤٣﴾	النجم	43	42
﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ٤٨﴾	النجم	48	43
﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ٤٤﴾	النجم	44	43
﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ٥١﴾	النور	51	43
﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدۡيَنَ وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسۡقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِۖ قَالَ مَا خَطۡبُكُمَاۖ قَالَتَا لَا نَسۡقِي حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ وَأَبُونَا شَيۡخٞ كَبِيرٞ ٢٣ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ ٢٤﴾	القصص	24-23	44
﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٢٥﴾	يونس	25	44
﴿فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ٢٩﴾	الكهف	29	44
﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ٣﴾	الضحى	03	45
﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ ٥١﴾	البقرة	51	45
﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَآ إِنَّا نَسِينَٰكُمۡۖ وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٤﴾	السجدة	14	45
﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ﴾	المجادلة	21	46

﴿ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥ ﴾	الفاتحة	05	46
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ۝١٧٢﴾	البقرة	172	47
﴿ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ۝٥١ ﴾	النحل	51	47
﴿ قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا ﴾	الأنعام	14	48
﴿ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ ۝٤٠ ﴾	الأنعام	40	48
﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَۚ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكۡمٗا لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾	المائدة	50	48
﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ ۝٤ ﴾	المدثر	04	48
﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَۚ كُلّٗا هَدَيۡنَاۚ وَنُوحٗا هَدَيۡنَا مِن ۝٨٤﴾	الأنعام	84	48
﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ۝١٠﴾	الضحى	10-09	49
﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾	الأنعام	100	49
﴿ قَالَ بَلۡ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمۡ هَٰذَا ﴾	الأنبياء	63	51
﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ۝١٦٤ ﴾	النساء	164	51
﴿ يَوۡمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوۡرٗا ۝٩ وَتَسِيرُ ٱلۡجِبَالُ سَيۡرٗا ۝١٠ ﴾	الطور	10-09	52
﴿وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ۝٥٥﴾	البقرة	55	52
﴿ أَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ ﴾	الفرقان	43	52
﴿ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ ﴾	الأحزاب	33	53
﴿ فَشَٰرِبُونَ شُرۡبَ ٱلۡهِيمِ ۝٥٥ ﴾	الواقعة	55	53
﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ۝٨ ثُمَّ إِنِّيٓ أَعۡلَنتُ لَهُمۡ وَأَسۡرَرۡتُ لَهُمۡ إِسۡرَارٗا ۝٩﴾	نوح	09-08	53

﴿ وَحُمِلَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَٱلۡجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾	الحاقة	14	54
﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيۡكُم مَّيۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ ﴾	النساء	102	54
﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَٱعۡتَرَفۡنَا بِذُنُوبِنَا فَهَلۡ إِلَىٰ خُرُوجٖ مِّن سَبِيلٖ ١١ ﴾	غافر	11	55
﴿سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيۡنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٖ ١٠١﴾	التوبة	101	55
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ ﴾	النساء	40	55
﴿ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ ﴾	النساء	129	56
﴿ بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾	الحاقة	44	56
﴿ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلٗا ﴾	النساء	49	56
﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ٨﴾	المزمل	08	56
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ١٧ ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا ١٨﴾	نوح	18-17	57
﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا ٣٠ وَفَٰكِهَةٗ وَأَبّٗا ٣١ مَّتَٰعٗا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ٣٢﴾	عبس	32-27	58
﴿وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ ٢﴾	الحجرات	02	58
﴿ أَتَقۡتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾	غافر	28	59
﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ﴾	البقرة	265	59
﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ ٢٠٧﴾	البقرة	207	59
﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾	البقرة	264	59

﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾	النمل	55	60
﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾	العنكبوت	25	60
﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَآءً لِّمَن كَانَ كُفِرَ ﴿١٤﴾﴾	القمر	14	60
﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾	الصافات	86	62
﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ ﴾	يوسف	16	61
﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾	المائدة	26	61
﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٢﴾ يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴿١٣﴾﴾	الذاريات	13-12	62
﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾	المائدة	24	63
﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ﴾	الإسراء	23	63
﴿قَدْ مَكَرَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ وَأَتَىٰهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٦﴾﴾	النحل	26	64
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُوا۟ بِهِۦ﴾	المائدة	36	65
﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ﴾	مريم	68	65
﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾	يونس	71	66
﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾	الحشر	09	66
﴿هُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَصَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱلْهَدْىَ مَعْكُوفًا﴾	الفتح	25	66

فهرس المصادر والمراجع

1. إبراهيم أنيس، من أســرار اللغة العربية، الطبعة الثالثة، مكتبة الأنجلو المصــرية، 1966، عدد الاجزاء: 1

2. ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت 723هـ)، الشارح: عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمن بن حمد الخضير، شرح الآجرومية دروس مفرغة من موقع الشيخ الخضير، [الكتاب مرقم آليا، رقم الجزء هو رقم الدرس - 8 دروس]، الشاملة، 1432هـ.

3. ابن الحـاجـب جمـال الـدين بن عثمـان بن عمر بن أبي بكر المصـــري الإســـنوي المالكي(ت646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: الدكتور صـالح عبد العظيم الشـاعر، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب - القاهرة، 2010 م، عدد الأجزاء 1.

4. ابن الســـراج، أبو بكر محمـد بن الســـري بن ســـهـل النحوي المعروف بابن السراج(ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت، عدد الأجزاء 3.

5. ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية(ت751هـ)، بدائع الفوائد، تحقق: علي بن محمّد العمران، الطبعة الأولى، دار ابن حزم-بيروت، د.ت، عدد الأجزاء: 4 الطبعة الخامسة، دار عطاءات العلم -الرياض، 1440 هـ -2019 م.

6. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن ســـعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمّد العمران (إشـــراف: بَكر بن عَبدِ اللَّهِ أَبُو زَيْد)، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة الطبعة الأولى، 1425 هـــ عدد الأجزاء 5. ودار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

7. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر – تونس، 1984 م عدد الأجزاء 30.

8. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، والطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية -بيروت -1422 هـ -2001 م.

9. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ابن عقيل(ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث -القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركائه، الطبعة العشرون 1400 هـ -1980 م، عدد الأجزاء 4.

10. ابن فارس، أبو الحسين احمد ابن فارس(ت395هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1382 هـ – 1963 م

11. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي(ت395هـ)، أبو الحسين، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م عدد الأجزاء 1.

12. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي(ت395هـ)، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، المحقق عبد السلام محمد هارون دار الفكر1399هـ -1979م، عدد الأجزاء 6.

13. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تفسير القرآن العظيم (ابن كثير) (ت774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون -بيروت 1419 هـ

14. ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك(ت686هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، 1420 هـ -2000 م، عدد الأجزاء 1.

15. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المحقق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر1387 هـ -1967م

16. ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1410هـ -1990م، عدد الأجزاء 4.

17. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (711هـ)، لسان العرب، الطبعة الثالثة، بيروت، 1414 هـ، عدد الأجزاء 15.

18. ابن هشام، جمال الدين أبي عبد الله بن يوسف، ابن هشام النحوي(ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.

19. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الحادية عشرة، القاهرة، 1383، عدد الأجزاء1.

20. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عدد الأجزاء 4.

21. ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ت.

22. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع(ت643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1422 هـ -2001 م، عدد الأجزاء 6 (5 وجزء للفهارس).

23. أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى(ت982هـ)، تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي –بيروت، عدد الأجزاء 9.

24. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ -1998 م، عدد الأجزاء 5.

25. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي(ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، الفكر – بيروت 1420 هـ -2000م.

26. أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري، الصناعتين، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية – بيروت -1419 هـ.

27. أحمد الهاشمي، القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ودار الفكر، عدد المجلدات 1.

28. أحمد بن إبراهيم بن مصـــطفى الهاشمي، (ت1362هـ)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، عدد الأجزاء 1.

29. أحمد بن المنير الاسكندري، الانتصاف (بهامش الكشاف)، تحقيق: مصطفى حسين احمد، الطبعة الثانية، مطبعة الاستقامة – القاهرة، 1373 هـ – 1953 م.

30. أحمد بن زَيْني دَحْلان، شـــرح الآجرومية، تحقيق: صـــلاح أبو الحاج، مركز العلماء العالمي للدراسات وتقنية المعلومات، الطبعة الأولى، عدد الأجزاء 1.

31. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري زين الدين المصري(ت905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى 1421هـــ–2000م، عدد الأجزاء 2.

32. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (المتوفى: 686 هـــ)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق، أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس –ليبيا تاريخ الطبع 1395 –1975 م، عدد الأجزاء 4.

33. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين(ت686هـ)، الوافي في شـــرح الكافية للرضـــي، تحقيق عبد الحفيظ شـــلبي، ســـلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، دار الكتب العلمية ببيروت، 1983م، عدد الأجزاء:4.

34. الأشموني، علي محمد الأشموني(ت900هـ)، الجامع الصـــغير في النحو، لابن هشـــام الأنصاري، مكتبة القاهرة 1980م وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، د.ت.

35. الأشموني، علي محمد الأشموني(ت900هـ)، شـــرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محب الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة، مكتبة النهضة المصرية، عدد الأجزاء 4.

36. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي(ت1270هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية – بيروت، 1415 هـ، عدد الأجزاء 16 (15 ومجلد فهارس).

37. الآمدي، سيف الدين ابو الحسن علي بن ابي علي بن محمد الآمدي(ت631هـ)، الأحكام في اصول الأحكام، مطبعة المعارف – مصر، 1332 هـ – 1914م.

38. الآمدي، علي بن محمد الآمدي(ت631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، المكتب الإسلامي، دمشق –بيروت، الطبعة الثانية، 1402 هـ، عدد الأجزاء:4.

39. إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، 1384هـ-2005م.

40. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، 1420هـ-1999م، عدد الأجزاء 1.

41. الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب الباجي الذهبي المالكي(ت474هـ)، الحدود في الأصول (مطبوع مع الإشارة في أصول الفقه)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، 1424 هـ -2003 م.

42. بسيوني عبد الفتاح فيود، من بلاغة النظم القرآني، الطبعة الأولى، مطبعة الحسين الإسلامية –القاهرة، 1413هـ -1992م.

43. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، حققه وخرج أحاديثه محمد عبد الله النمر –عثمان جمعة ضميرية –سليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1417 هـ -1997 م، عدد الأجزاء 8. والطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي –بيروت، 1420 هـ.

44. التفتازاني، سعد الدين مسعود التفتازاني(ت793هـ)، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1971 م.

45. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471هـ)، دَرْجُ الدُّرر في تَفسِيرِ الآيِ والسُّوَر، محقق القسم الأول طلعت صلاح الفرحان محقق القسم الثاني محمد أديب شكور أمير، دار الفكر –عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1430 هـ –2009 م، عدد الأجزاء 2.

46. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت471هـ)، المقتصد في شرح الايضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر–بالعراق 1982م.

47. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد(ت471هـ)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، المحقق محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة –دار المدني بجدة الطبعة الثالثة 1413هـ –1992م عدد الأجزاء 1.

48. جوزيف إلياس وجرجس ناصيف، والكافي في الصرف والنحو والاعراب، بيروت – لبنان، مكتبة لبنان ناشرون, 1998م.

49. حايف النبهان، منظومة مائة المعاني والبيان ابن الشحنة، تحقيق: حايف النبهان، الطبعة الأولى، دار الظاهرية الكويت، 1440هـ–2018م.

50. الدرويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت1403هـ)، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية –حمص –سورية، (دار اليمامة –دمشق –بيروت)، الطبعة الرابعة، (دار ابن كثير –دمشق –بيروت)، 1415 هـ، عدد الأجزاء 10.

51. الدسوقي، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي(ت1230هـ)، حاشية الدسوقي، تحقيق: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصريّة، 1428 هـ، عدد الأجزاء 4.

52. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت606هـ)، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي -بيروت 1420هـ.

53. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني(ت384هـ)، رسالتان في اللغة، تحقيق: د. ابراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مطبعه دار الفكر،1984 م.

54. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج(ت471 هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى عالم الكتب – بيروت، 1408 هـ -1988 م، عدد الأجزاء 5.

55. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ)، البرهان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، 1376 هـ -1957 م.

56. الزمخشري، القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (مع الكتاب حاشية (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف) لابن المنير الإسكندري)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة -1407 هـ، عدد الأجزاء: 4

57. السبكي، أحمد بن علي بهاء الدين (ت773هـ)، شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان 1423هـ.

58. السجاعي، أحمد بن أحمد (ت1197هـ)، حاشية السجاعي على شرح القطر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، 1358هـ 1939م.

59. سعيد محمد عبد المجيد، النحو العربي الشامل من خلال القرآن، مركز البحوث الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا 2005.

60. السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب(ت626هـ)، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، بيروت – لبنان 1407 هـ -1987م، عدد الأجزاء 1.

61. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، طبعة1، دار الكتب العلمية،1412هـ -1992م، عدد الأجزاء 1.

62. سيبويه عمرو بن عثمان (ت180هـ)، كتاب سيبويه، المطبعة الكبرى الأموية ببولاق، مصر، طبعة 1، 1316هـ، عدد الأجزاء 4.

63. السيد محمد حسين الطبطبائي، مفاتيح الأصول، الطبعة الثالثة، مطبعة طهران – دار الكتب الاسلامية، 1397هـ.

64. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر –بيروت، ط4، د.ت

65. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي(ت911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ-1974 م عدد الأجزاء 4.

66. شرف الدين حسين بن محمد الطيبي، التبيان في علوم المعاني والبديع والبيان، تحقيق وتقديم د. هادي عطية مطر الهلالي، الطبعة الأولى، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية، 1407هـ –1987 م.

67. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، 1417 هـ -1997م، عدد الأجزاء 3.

68. الطبرسي، أمين الدين ابو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان، مطبعة دار احياء التراث العربي، بيروت – لبنان، 1379هـ.

69. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان -القاهرة، مصر، 1422 هـ -2001م، عدد الأجزاء 24.

70. الطرابلسي، ابن عبد الحق العمري الطرابلسي (ت نحو1024هـ، درر الفرائد المستحسنة في شرح منظومة ابن الشحنة، تحقيق ودراسة: الدكتور سُلَيمان حُسَين العُمَيرات دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، 1439 هـ -2018 م.

71. الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي(ت312هـ)، التبيان في تفسير القرآن، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي، الطبعة الأولى، مكتبة الإعلام الإسلام،1379هـ.

72. عباس إسماعيل، التقييد في نهج البلاغة دراسة نحوية، رسالة ماجستير وتربية، مستنصرية، 2006.

73. عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د.ت

74. عبد الحميد محسن، دراسات في اصول تفسير القران، مطبعة الوطن العربي – بغداد، 1979م-1980.

75. عبد العزيز عتيق، البلاغة العربية-علم البيان، ب ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان 1405 هـ -1982 م.

76. عبد الفتاح لاشـــين، المعاني في ضـــوء أســـاليب القرآن الكريم، دار الفكر العربي – القاهرة 2003.

77. عبد الكريم يونس الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، دار الفكر العربي –القاهرة، د.ت

78. عبد الله النقراط، الشـــامل في اللغة العربية، الطبعة الأولى، ليبيا دار الكتب الوطنية 2003.

79. عبد الله بن يوسـف بن عيسـى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، المنهاجُ المختَصـر في عِلمي النَّحو وَالصَّرف، الطبعة الثالثة، مؤسَسَة الريَّان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1428 هـ -2007 م، عدد الأجزاء 1.

80. عبد الله شـــبر، الجوهر الثمين، الطبعة الأولى، مطبعة الكويت – مكتبة الالفين، 1407 هـ.

81. عبده الراجحي، التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشـــر والتوزيع، الطبعة الأولى 1420هـ 1999م عدد الأجزاء 1.

82. علي جابر المنصـوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الطبعة الاولى، مطبعة الجامعة – بغداد، 1984م

83. الغلاييني، مصـطفى بن محمد سـليم الغلاييني، جامع الدروس العربية، الطبعة الثامنة والعشرون، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1414 هـ -1993 م.

84. الفاكهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (899 -972 هـــ)، تحقيق: المتولي رمضـان أحمد الدميري، شـرح كتاب الحدود في النحو، المدرس في كلية اللغة العربية بالمنصـورة –جامعة الأزهر، والأسـتاذ المسـاعد في كلية التربية بالمدينة المنورة جامعة الملك عبد العزيز، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة – القاهرة، 1414 هـ -1993 م، عدد الأجزاء.

85. فضل حسن عباس، كتاب البلاغة فنونها وأفنانها ـــ علم المعان، الطبعة الحادية عشر، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 2007.

86. الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الطبعة الثانية، المطبعة الأميرية مصر.
87. القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، ملحة الإعراب، الطبعة الأولى، دار السلام –القاهرة، مصر، 1426هـ –2005م، عدد الأجزاء 1.
88. القدومي، سامي وديع عبد الفتاح شحادة القدومي، التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، دار الوضاح، الأردن – عمان، عدد الأجزاء 1.
89. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي(ت671هـ)، الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية – القاهر1384هـ–1964م، عدد الأجزاء20 جزءا (في 10 مجلدات).
90. القرطبي، محمد بن احمد بن ابي بكر القرطبي (ت 671 هـ)، الجامع لأحكام القرآن المعروف بـ (تفسير القرطبي)، تحقيق: احمد عبد العليم البردوني، مطبعة دار الشعب– القاهرة، الطبعة2، 1372هـ
91. محمد أبو موسى، خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني، الطبعة السابعة، مكتبة وهبة للنشر والتوزيع.
92. محمد أحمد محمد معبد، نفحات من علوم القرآن، الطبعة الثانية، دار السلام – القاهرة، 1426 هـ –2005 م.
93. محمد حسين الطبطبائي، مفاتيح الأصول، مطبعة طهران – دار الكتب الاسلامية، الطبعة الثالثة، 1397هـ.
94. محمد محي الدين عبد الحميد، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار التراث القاهرة،1400هـ –1980م.
95. المختصر في تفسير القرآن الكريم، جماعة من علماء التفسير، الطبعة الثالثة، مركز تفسير للدراسات القرآنية، 1436 هـ، عدد الأجزاء 1.

96. المراغي، أحمد بن مصـــطفى المراغي(ت1371هـ)، علوم البلاغة «البيان، المعاني، البديع»، عدد الأجزاء 1.

97. مهـدي المخزومي، في النحو العربي، الطبعـة الثـانيـة، دار الرائـد العربي ببيروت، 1406هـ-1986م، عدد الأجزاء 1.

98. الميداني، عبد الرحمن بن حســن حَبَنَّكَة الميداني الدمشــقي البلاغة العربية أســســها وعلومها وفنونها البلاغة العربية، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، 1416 هـ -1996 م.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

اهداء

الملخص

مقدمة .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: مصطلحات البحث؛ تعريف وبيان.

المطلب الأول: الإطلاق والتقييد 9

الفرع الأول: تعريف الإطلاق وأقسامه. 9

الفرع الثاني: تعريف التقييد وأقسامه. 11

المطلب الثاني: المفاعيل النحوية. 18

الفرع الأول: المفعول به 18

الفرع الثاني: المفعول المطلق. 22

الفرع الثالث: المفعول لأجله. 27

الفرع الرابع: المفعول فيه 30

الفرع الخامس: المفعول معه. 33

المبحث الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفاعيل النحوية.

المطلب الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول به. 38

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد عند ذكر المفعول به 38

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية عند حذف المفعول به 42

الفرع الثالث: تقديم المفعول به. 46

المطلب الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق. 50

الفرع الأول: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المؤكد لمعنى عامله 50

الفرع الثاني: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين للنوع. 53

الفرع الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول المطلق المبين لعدد عامله 54

الفرع الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالنائب عن المفعول المطلق. 57
المطلب الثالث: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول لأجله. 58
المطلب الرابع: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول فيه 61
الفرع الأول: أغراض التقييد بالمفعول فيه (ظرف زمان)..... 61
الفرع الثاني: أغراض التقييد بالمفعول فيه (ظرف مكان) 63
المطلب الخامس: الأغراض البلاغية للتقييد بالمفعول معه.....65
الخاتمة **71**
فهرس الآيات القرآنية..... **75**
فهرس المصادر والمراجع..... **80**
فهرس المحتويات **93**